

يناقش محور العدد الحالي من مجلة "جدل" القائمة المشتركة، التي اعتُبرت خطوة تاريخية في المشهد السياسي العربي داخل الخط الأخضر، فلأول مرة تخوض القوائم البرلمانية العربية انتخابات الكنيست ضمن قائمة واحدة. وهذا في حد ذاته يُعتبر إنجازاً سياسياً هاماً ولكنه غير كافٍ. إن تشكيل القائمة المشتركة وخوض الانتخابات والحصول على ثلاثة عشر مقعداً، هو إنجاز قد يحمل في طياته مقدمات لمرحلة جديدة وواعدة في العمل السياسي العربي داخل الخط الأخضر، ولكنه قد يكون، بالمقدار نفسه، مؤقتاً وقابلاً للاهتراء والتآكل، بل قد يخفّض أيضاً من سقف العمل الوطني؛ وذلك إذا لم تعقبه خطوات ترتقي بهذه القائمة إلى مرحلة تتجاوز إنجازيه تشكيلها.

على ما يبدو، هنالك تباين بين تعامل الناس أو توقعاتهم من القائمة المشتركة، وتوقعات بعض مرگبات القائمة من أنفسهم، علاوة على حالة الرومانسية التي أصابت نُخباً فلسطينية في الضفة الغربية والشتات حول هذه التجربة وآفاقها وتأثيرها، دونما وعي للسياق ولحدود هذه التجربة. بادئ ذي بدء، لا بد من القول إن إنجاز القائمة المشتركة لم يكن إنجازاً انتخابياً في الأساس، على الرغم من حصولها على ثلاثة عشر مقعداً في البرلمان الإسرائيلي، لتكون بذلك هي القائمة الثالثة حجماً في الكنيست، بل إن إنجازها هو في مجرّد تشكّلها لا في عدد الأصوات التي حصلت عليها؛ إذ لقد جاء قيامها في أعقاب الانقسام والتشرذم السياسيين الذين سادا المشهد السياسي العربي داخل الخط الأخضر عشية الانتخابات. ومع هذا، إن تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحديات سياسية، ربّما لم تكن بعض مرگباتها تتوقعها، وكذلك رفع سقف التوقعات منها على نحو فائق في صفوف الفلسطينيين داخل الخط الأخضر بخاصة، ولدى عموم الفلسطينيين والعرب بعامّة. من جهة أخرى، تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحدياً داخلياً أمام الجمهور العربي أكبر من تحديها الخارجي أمام النظام الإسرائيلي وحكومته، ولا سيّما تحدي تنظيم المجتمع العربي وبناء مؤسّساته الوطنية وقيادة العمل الجماهيري والنضال الشعبي وعدم الاكتفاء بالعمل البرلماني التقليدي، كما شكّلت القائمة المشتركة نموذجاً للكثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية والشتات، كنموذج يمكن الاقتداء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركتي "حماس" و"فتح". ونرى في هذه النظرة قصوراً في فهم سياق القائمة المشتركة، وسقفها وهدفها، وبخاصة أنه يبدو، بعد مرور أكثر من نصف عام على الانتخابات، أن دور القائمة المشتركة قد يكون محدوداً، لا كقائمة تنضوي تحتها القوائم العربية، بل بقدرتها على إحداث الفرق عمّا سبقها من عمل سياسي شعبي وبرلماني. وقد لا تكمن المشكلة في الفكرة، بل في مدى قدرة مرگباتها على تطويعها للنضال السياسي.

في كلّ الأحوال، هذه التوقعات التي تجاوزت حدود المواطنة الإسرائيلية تفرض على القائمة المشتركة نهجاً وسلوكاً سياسيين يطمحان للاستجابة لهذه التوقعات منها، من حيث استمرار القائمة في البرلمان وعدم تفكّكها، من حيث تحسين أدائها البرلماني، قيادتها للنضال الشعبي، وبناء المؤسّسات العربية الوطنية القطرية، وزيادة ثقة الناس بالعمل السياسي.

يشمل المحور الخاص بالقائمة المشتركة ستة مقالات. يناقش البروفيسور أسعد غانم في مقاله مستقبل تجربة القائمة المشتركة، ويتوصل إلى أنّ هناك عدّة مقاييس مستقبلية يمكن من خلالها فحص جدواها القائمة، ومنها: إنجازاتها وأداؤها البرلمانيان، ثقة الجمهور بها وبجدوى عملها، الخلافات والتنافس الشخصي بين أعضائها والذي قد يأتي على حساب العمل المشترك والجماعي، وكذلك على حساب قدرتها على قيادة النضال الشعبي في المجتمع العربي.

وفي المقابل، يركّز مقال سليم بريك على أداء القائمة المشتركة برلمانياً، معتقداً أنّ أداءها لن يُغيّر جوهرياً في أداء العرب البرلماني؛ فالمسألة لا تتعلق بنسبة التمثيل السياسي للعرب في البرلمان، بل تتعلق بحدود وإمكانية التأثير في النظام السياسي القائم.

ويُدعي الصحفي سليمان أبو ارشيد في مقاله أنّ الوحدة ليست هي دائماً الخيار الأفضل والأكثر فائدة للعمل الوطني، وبخاصة إذا لم تكن ترجمةً لحاجة وطنية. ويرى أبو ارشيد أنّ ما رفع سقف الإجماع الوطني الفلسطيني وما حافظ على الهوية الوطنية وعلى رموزها هو وحدة الخطاب، لا وحدة الأحزاب التي قد تؤسس لخطاب "النكوص".

وتقدّم الدكتورة تغريد يحيى-يونس قراءة جندرية للقائمة المشتركة على مستوى التمثيل والأجندات والمشاركة، وتنتقد قصور الخطاب النسوي في القائمة المشتركة، وغياب التمثيل الملائم للنساء في القائمة. ولكنها تقوم باستقراء القوة الكامنة داخل القائمة لإحداث تغيير سياسي-اجتماعي، وتقتراح أدوات للنهوض بالخطاب الاجتماعي عموماً والنسوي خصوصاً داخل القائمة المشتركة.

ويتناول مقال البروفيسور مصطفى كبا دور لجنة الوفاق الوطني، التي كان هو عضواً مركزياً فيها، والتي كان لها دور في دفع إقامة القائمة المشتركة. يتطرق المقال إلى أعضاء اللجنة وإلى قراءتهم لأهميّة وجود قائمة مشتركة مقابل الخيار الآخر المتمثل في تشكيل قائمتين، وكذلك يتناول حيثيات وديناميكية عمل اللجنة ولغاية الوصول إلى اتفاق حول إنجاز القائمة.

ويختتم هذا المحور بمقال للنائب الدكتور جمال زحالقة عضو القائمة المشتركة، الذي كان من المبادرين لإقامتها، وكان له دور مركزي في المبادرة لها وفي إنجاح إقامتها. يتطرق المقال إلى النقاش حول إقامة القائمة المشتركة، حتى قبل تحديد موعد الانتخابات، ويوضح التباين حول رؤية الوحدة بين مرگبات القائمة المشتركة قبل تشكيلها وبعده، بين من يعتبرها قائمة "جبهة وطنية" في مواجهة مشروع كولونيالي ومن يعتبرها "جبهة موحدة" في مواجهة يمين متطرف، ومن ثمّ يشير إلى بعض التحديات التي تواجهها، وكذلك إلى بعض الاقتراحات والخلاصات نحو تطوير مفهومها وبالتالي عملها.

كذلك تقدّم المجلة في هذا العدد مقالين خارج المحور، يتطرق كلاهما إلى دور الفلسطينيين في الداخل في الحركة الوطنية الفلسطينية. المقال الأول، الذي كتبه بالتشارك الدكتور امطانس شحادة والدكتور عميد صعابنة، يستعرض استطلاعاً للرأي حول مواقف الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر من المشروع الوطني الفلسطيني ومرگباته، وعلى وجه التحديد دور فلسطينيي مناطق الـ48 في المشروع الوطني، وذلك في محاولة لفهم التحوّلات في الوعي السياسي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وملكانتهم ولدورهم في المشروع الوطني الفلسطيني، ليدعياً أنّ هناك تقارباً في مواقف المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ67 ومناطق الـ48 المتعلقة بأهميّة دور الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي المقال الثاني، يناقش كاتبه الدكتور مهنّد مصطفى اللحظة الرومانسيّة في العلاقة بين الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والفلسطينيين في إسرائيل، والتي تنعكس برأيه في التحوّل الجذريّ في تعامل الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، في المناطق المحتلّة عام 67 وفي الشتات، مع فلسطينيي الـ48 من التهميش حتّى الإقصاء إلى اعتبارهم مركزاً للمشروع الوطنيّ. برأيه كلتا النظرتين تشكّلان قصوراً في الحركة الوطنيّة، حيث تشير الأولى إلى قصور في الفهم، بينما تعكس الثانية عمق المأزق الذي تعيشه هذه الحركة.

مستقبل تجربة القائمة المشتركة

أسعد غانم*

يعد إعلان تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية، في أوائل كانون الأول /ديسمبر عام 2014، سعت الأحزاب البرلمانية الممثلة للفلسطينيين في إسرائيل إلى إقامة قائمة مشتركة لخوض الانتخابات جرت في السابع عشر من آذار /مارس عام 2015. وقد تكلفت مساعي إقامة القائمة بالنجاح، بحيث شكّلت قائمة مشتركة من أربعة أحزاب كانت تشارك في انتخابات الكنيست قبل ذلك. خاضت القائمة المشتركة الانتخابات الإسرائيلية وحصلت على ثلاثة عشر (13) مقعداً في الكنيست؛ وهو عدد غير مسبوق من حيث تمثيل الأحزاب العربية في الكنيست، ويفوق عدد الممثلين العرب عن الأحزاب التي شكّلت القائمة في دورة الكنيست المنتهية ولايتها بعضوين اثنين. وقد سبق إقامة القائمة المشتركة وتلا إقامتها نقاش عميق حول معنى وجدوى إقامة قائمة مشتركة للأحزاب التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل في البرلمان الإسرائيلي.

في نهاية المطاف، أقيمت القائمة المشتركة، رغم الخلافات السياسية والأيدولوجية الواضحة بين مرگباتها، ما بين إسلاميين وعلمانيين، قوميين وشيوعيين، يسار ويمين، وذلك بعد تاريخ طويل من الصراعات السياسية بينها. وتصبح هذه المسألة هامة لأنّ تقديم موعد الانتخابات كان مفاجئاً وغير متوقّع ولم يعطِ الجميع الوقت الكافي لمناقشة مسألة الوحدة، وجاءت القائمة المشتركة كجزء من حوار ومفاوضات سبقت موعد الانتخابات بثلاثة أشهر فقط.

هنا تجب الإشارة أنّ المطلب الشعبي بإقامة قائمة عربية موحّدة في انتخابات الكنيست هو جزء من مطلب إستراتيجي شمولي لدى نُخب وحركات سياسية، لترتيب البيت الداخلي للفلسطينيين في إسرائيل ولتنظيم عملهم، وذلك يشمل - على سبيل المثال- ترتيب لجنة المتابعة العليا وإعادة بناء المؤسسات الوطنية وإقامة صندوق وطني، وإجمالاً ترتيب العمل الجماعي لدى الفلسطينيين في إسرائيل في أربعة مجالات: **الأول** تنظيم البيت الداخلي والتعامل الملائم مع تحديات أساسية على مستوى العمل الداخلي في مجالات مختلفة تبدأ في أساسيات تهيئة الفرد المتروكة حالياً -على نحو شبه دائم- لمشاريع السلطة في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها... **الثاني** مجال مواجهة السلطة والتعامل مع التحديات التي تفرضها الدولة في قضايا عدّة. **الثالث** مجال العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية والعالم العربي وتحدي محاولات استغلال الفلسطينيين في إسرائيل لأهداف ليست لهم. **الرابع** المستوى الدولي والتعامل مع العولمة وخلق آليات للحضور في المؤسسات الدولية والإدارات الأجنبية لكي تساهم في رفد الفلسطينيين بعوامل دولية تساهم في تحقيق أهدافهم -وإن على نحو جزئيّ.

اعتبر الجمهور العربي أنّ القائمة المشتركة هي حاجة أساسية لنجاح عمله السياسي ونضالاته، مقابل التمييز الذي تمارسه الدولة ضدّ الجمهور العربي وداخلياً لمواجهة القضايا والمشاكل الاجتماعية الداخلية مثل العنف، بل كذلك أداة لتطوير مكانته كجزء من الشعب الفلسطيني. على أية حال، مستقبل التجربة قد يتحدّد بتأثير ثلاثة عوامل أساسية:

أولها: إنجازات القائمة وأداؤها البرلماني، ونعني بذلك ما سوف تحققه القائمة المشتركة من إنجازات في ثلاثة مستويات: **الأول** مستوى العمل والأداء البرلماني، مثل قضايا توزيع الميزانيات وتخصيص الأرض وحل مشكلة القرى غير المعترف بها والبيوت المهتدة بالهدم، وقضايا التطوير الاقتصادي والتشغيل. وفي هذا المستوى، إذا أظهرت القائمة المشتركة قيمة مضافة في أدائها البرلماني، بحيث يختلف عن أداء الأحزاب التي تشكلها فرادى، كما كان في السابق، فإنها سوف تبرر قيامها في نظر الجمهور العربي. **الثاني** مستوى القضية الفلسطينية، وذلك من خلال العمل على بناء برنامج سياسي عملي لدعم المطلب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتعزيز دور الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني كفئة فاعلة في تحقيق الأهداف السياسية الفلسطينية نحو الاستقلال والتنمية. **المستوى الثالث** يتعلّق بالقضايا الداخلية للمجتمع العربي في إسرائيل، كالإسهام في تنظيم المجتمع العربي وإقامة المؤسسات الوطنية ومكافحة الآفات الاجتماعية مثل تفشي العنف والفساد في السلطات المحلية، حيث تتخطى توقعات الجمهور من القائمة المشتركة عملها البرلماني المجرد إلى العمل الشعبي والنضالي العام داخل المجتمع العربي.

استمرار الوضع الحالي، بانعدام تحقّق أية إنجازات جدية لأسباب شتى، على رأسها وجود حكومة يمينية متطرّفة تعمل على إقصاء العرب من كلّ المجالات في الدولة، وضعف أداء القائمة المشتركة، وانعدام مشروع عمل حقيقي، استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى انعدام أحد مبررات إقامة القائمة، ألا وهو فكرة قدرة القائمة مشتركة، لا كأحزاب وقوائم مشتركة، على تحقيق إنجاز جدي يتعدى ما اعتدنا عليه حتى الآن.

ثانيها: موقف الجمهور من تجربة القائمة والوحدة عموماً. الخلفية الأساسية التي تفسّر إقامة القائمة، إلى جانب رفع نسبة الحسم، هي كما ذكرنا آنفاً رغبة الجمهور العربي في توحد الأحزاب في قائمة انتخابية واحدة، وهو مطلب رفعه الجمهور العربي في العقود الماضية، وفرضه رفع نسبة الحسم. إنّ الدعم الشعبي الذي تنامي خلال العقد الأخيرين لفكرة الوحدة بين القوى السياسية العربية، وبخاصة خلال الانتخابات، يفسّر ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات الحالية وارتفاع تمثيل الأحزاب العربية بمقعدين. إنّ حفاظ القائمة المشتركة على الدعم الشعبي لفكرتها سوف يشكل معياراً هاماً في نجاح هذه التجربة، وإلا فإنّ التجربة سوف تفنّد إحدى الدعامات للوعي الشعبي بأنّ وحدة الأحزاب العربية في الكنيست سوف تشكل رافعة لمكانتهم المدنية من خلال تحسينها، ووضع قضايا العرب على أولويات الاهتمام والنقاش الجماهيري العام في إسرائيل. إنّ إخفاق القائمة المشتركة في الحفاظ على قواعدها الشعبية، تلك التي كانت تصوّت للأحزاب فرادى، وتلك التي قرّرت التصويت للقائمة المشتركة بعد امتناعها عن المشاركة في دورات الانتخابات السابقة، سيؤدي إلى عودة تيار مقاطعة الانتخابات بقوة إلى المشهد السياسي العربي، ممّا قد ينذر بنكوص العمل البرلماني العربي في إسرائيل. للحفاظ على قواعدها الشعبية، فإنّ ذلك يتطلب من القائمة المشتركة أن تقود النضال الشعبي غير البرلماني في المجتمع العربي في قضايا هامة بالنسبة لهذا المجتمع، مثل هدم البيوت والقرى غير المعترف بها في النقب، وقضايا العنف الداخلي، وإعادة بناء المؤسسات الأهلية والقطرية للمجتمع العربي؛ لأنّ ذلك سيقدّم القائمة المشتركة كإطار عمل سياسي اجتماعي، لا مجرد قائمة برلمانية لتجاوز نسبة الحسم، فكلّما انغمست القائمة المشتركة في النضال الشعبي والأهلي العربي عزّزت من قواعدها الاجتماعية وأكّدت أهميّة وجودها.

ثالثها: الخلافات الشخصية بين القيادات. برأينا لا يمكن فهم العمل السياسي العربي خلال العقد الأخيرين دون التطرّق إلى خلافات ومنافسات شخصية بين القيادات السياسية، بما في ذلك خلافات داخل الأحزاب وخلافات بين الأحزاب، وقد تأثرت مجالات التعاون أو عدمه من هذه الخلافات، بما في ذلك التحالفات التي أقيمت خلال هذه السنوات وتفكّكها بعد ذلك. بالطبع يجب التأكيد أنّ مثل هذه الخلافات هي صفة ملازمة للعمل السياسي، إلا أنّ

حالة العرب في إسرائيل كانت تفرض ضرورة التعاون حتّى لأجل المصلحة الشخصية للقيادات، ولكن خلافاتها الشخصية قلّت من ذلك.

من هنا يجب أن نشير إلى أنّ مستقبل تجربة القائمة المشتركة سوف يتعلّق كثيراً بعمق الخلافات الشخصية بين أعضائها، وهو برأينا عامل فائق الأهميّة إذا أخذنا في الحسبان التجربة السابقة. وهناك دلائل تشير إلى وجود نقاشات وخلافات ذات طابع شخصي ومصالح خاصّة، لا صلة لها بالاتّفاق أو الخلاف السياسيّ الأيديولوجيّ. طبعاً هذا العامل يزداد ثقله إذا تزامن مع خلافات فكريّة وسياسيّة تتعلّق بالبرنامج السياسيّ.

لا زالت القائمة المشتركة في بداية الطريق، إلّا أنّنا نستطيع إجراء تقييم أوّليّ؛ إذ تشير التجربة منذ انتخابات الكنيست (آذار /مارس 2015) حتّى الآن (كانون الأوّل /ديسمبر 2015) إلى أنّ القائمة المشتركة رفعت سقف التطلّعات من العمل السياسيّ العربيّ، داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل وخارجه، في الكنيست والمستوى الإسرائيليّ العامّ، وحتّى المستوى الفلسطينيّ العامّ. من جهة أخرى، إنّ تقييم تعامل القائمة مع الأحداث الرئيسيّة، وأهمّها: وضع برنامج عمل سياسيّ مشترك، والتعامل مع الاحتجاجات الواسعة في البلدات العربيّة خلال شهر تشرين الأوّل /أكتوبر 2015، والتعامل مع مسألة إخراج الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، كلّ ذلك يفيد أنّ القائمة المشتركة هي وعاء عامّ أقيم على خلفيّة رفع نسبة الحسم، ولم تشكّل تغييراً ورافعة لعمل سياسيّ مشترك، كما كان مأمولاً منها، وهذا الأمر سوف يكون في صلب عمليّة تقييم التجربة مع اقتراب الانتخابات القادمة -سواء أتت في موعدها أم قدّم هذا الموعد.

* بروفيسور أسعد غانم هو محاضر وباحث في جامعة حيفا.

القائمة المشتركة: التحوّلات في التمثيل، والفاعليّة الأدائيّة

سليم بريك *

تناقش المقالة الحاليّة أنّ الكنيست هو ساحة سياسيّة ثانويّة وبالغة المحدوديّة من حيث القوّة والتأثير، شأنه في ذلك شأن الكثير من البرلمانات في العالم الديمقراطيّ، ولا سيّما في الأنظمة التي تتبّع النظام البرلمانيّ. علاوة على ذلك، التمثيل العربيّ في الكنيست معطلّ أو هو رمزيّ في أحسن الحالات. من هنا، لا يتبقّى سوى السعي إلى تنجيع الأداء على مستوى الإنجازات اليومية، وحلّ المشكلات وتحقيق المكاسب العينيّة (على مستوى "الميكرو") لا أكثر.

الفرضيّة الأساسيّة الأولى [التي نطرحها هنا] هيّ القائمة المشتركة ستُمكن من ترقية مكانة الأقلّيّة الفلسطينيّة في الكنيست، لأنّها الكتلة الثالثة من حيث عدد النواب. الفرضيّة الثانية هي أنّ قدرة تأثير النواب العرب على السياسة الإسرائيليّة وعلى الرأي العامّ الإسرائيليّ محدودة جدّاً، ولذا يُستحسن التركيز على العمل الفعّال في الأطر التي تخترق الحدود [المرسومة سلفاً]، كي تتجسّد فاعليّة ومكاسب النواب عبر تدويل ضائقة وهموم الأقلّيّة الفلسطينيّة. كل ذلك يتمّ من خلال الاستغلال الناجع لحقيقة أنّ القائمة المشتركة هي كتلة برلمانيّة ذات وزن، ولا يمكن تجاهلها، وكذلك عبر استغلال الحصانة البرلمانيّة (التي ما انفكّت تتآكل في العقد الأخير كما ظهر -على سبيل المثال- في قضية النائب السابق سعيد نفّاع) لغرض التوجّه إلى المؤسّسات الدوليّة، وإلى الدول الديمقراطيّة، كي تسهم في تحسين ورفع مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل.

إقامة القائمة المشتركة:

رفع نسبة الحسم إلى 3.25% (ما يعادل أربعة نواب برلمان) كان السبب وراء إقامة القائمة المشتركة، لأنّ خطر عدم تجاوز هذه النسبة بات ملموساً بالنسبة لبعض القوائم العربيّة. في انتخابات الكنيست التاسع عشر، حصلت القائمة العربيّة الموحدة- الحركة العربيّة للتغيير على 3.65% من أصوات الناخبين؛ وحصلت الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة على 2.99%، والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ على 2.65% من مجموع الأصوات. الحركة العربيّة للتغيير لم تشارك في الانتخابات البرلمانيّة لوحدها قطّ حتّى اليوم. وعليه فقد كان من شأن رفع نسبة الحسم أن يهدّد بإخفاق ثلاث قوائم في اجتياز نسبة الحسم، وهي: الحركة العربيّة للتغيير؛ والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ الذي كان من المؤكّد أنّه ليس ثمة احتمال أن تتجاوز قائمته نسبة الحسم، ولذا كان (التجمّع) أكبر دعاة إقامة القائمة المشتركة؛ والجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة التي كان توجّهها فاتراً تجاه إقامة "المشتركة" على الرغم من خطر سقوطها هي كذلك بسبب ملامسة مكاسبها لحدود نسبة الحسم، وكذلك بسبب الوهن الهيكلّي الذي ألّمّ بها مؤخراً لأسباب انتخابيّة لا مجال لتناولها في هذا السياق، ولا سيّما بعد هزيمتها المدويّة في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة في مدينة الناصرة في شهر شباط عام 2014.

استطلاعات الرأي المختلفة أظهرت على نحوٍ قاطع أنّ الجمهور العربيّ يرغب في تشكيل قائمةٍ عربيةٍ مشتركة تعمل على تعزيز تمثيله السياسي، وأظهر استعداداً لزيادة نسبة التصويت في صفوفه إذا تشكّلت قائمة كهذه. على الرغم من ذلك، لم تبدُ الأحزاب متحمّسة لخطوة كهذه لأسباب أيديولوجيّة مفهومة، ولأسباب شخصيّة مختلفة.

على الرغم من أنّ رفع نسبة الحسم قد أُقِرَّ في ربيع العام 2014، لم ترَ القائمة المشتركة النورَ إلا قبل الانتخابات بفترة وجيزة، وذلك لأسباب عدّة، من بينها عقْد الأمل أن تصدّق المحكمة العليا على الالتماسات القضائيّة لتقليص نسبة الحسم، على الرغم من أنّ الأمر غير قابل للتنفيذ من الناحية التشريعيّة وإن صادقت العليا عليه، وكذلك الإعلان عن إجراء انتخابات مبكّرة في تشرين الثاني من العام 2014. واصلت القوائم العربيّة التشاحن في ما بينها ضاربة بالإرادة الشعبيّة العامّة عُرْض الحائط. كانت عمليّة تشكيل القائمة معقّدة ومُضنية وسيزيفيّة: هل سيجري تشكيل قائمة واحدة أم اثنتين؟ وهل تُشكّل قائمة تجسّد القدرات الانتخابيّة الكامنة أم تُصوّر الوضع القائم كما هو؟ ثمة ما يدعو للاعتقاد أنّ القرارين اللذين اتُّخِذا في نهاية الأمر لم يكونا صائبين. لحقت بكلّ هذه الصعوبات اعتبارات شخصيّة صبّت الزيت على النار، وجعلت الأزمة تتفاقم، ووضعت مزيداً من العراقيل أمام عمليّة تشكيل القائمة. الصعوبات المتزايدة في تشكيل القائمة دفعت إلى إقامة لجنة وفاق انكبّت مهتمّها على تشكيل تركيبة القائمة، وتكوّنت من شخصيات جماهيريّة لها وزنها وإسهاماتها الكبيرة في عديد المجالات، لكن بعضها يفتقر للخبرة في الشؤون الحزبيّة والانتخابيّة، وعليه لم تتمكّن من استشراف السلوكيات السياسيّة والانتخابيّة بعد تشكيل القائمة.

لا أقصد بما أكتب هنا تغطية تاريخ تشكيل القائمة المشتركة، وإمّا أودّ السعي في عجلة لتحليل مكامن ضعفها التي سأقسّمها إلى عوامل خارجيّة وأخرى داخلية.

عوامل خارجيّة:

1. القائمة المشتركة تمثّل حوالي 80% من المصوّتين العرب في إسرائيل وهي الإطار الوحيد الذي يوفّر تمثيلاً جوهرياً وفعالاً للجمهور العربيّ. علاوة على ذلك، تزخر هذه القائمة بمُرشّحين أكفأ تفوق قدراتهم وكفاءاتهم قدرات وكفاءات جميع المرشّحين في القوائم الأخرى. على الرغم من ذلك، سيّتهم هؤلاء أنّهم يتبنّون أجندة سياسيّة انعزاليّة، ويرفضون الانخراط في نضالات برلمانيّة مع أحزاب أخرى.

2. يمكن التقدير أنّه كلّما تعاظمت القوّة الانتخابيّة للأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وكلما تحلّى تمثيلهم بمزيد من الفعاليّة والحراك، فسيؤدّي الأمر إلى تعزّز توجّهين اثنين وهما: الإقصاء ونزع الشرعيّة عن الصوت الفلسطينيّ ومحاولة لجمه. بعد انتخابات الكنيست التاسع عشر، أعلن يائير لابيد رفضه للشراكة مع من أسماهم "الزعبين" (أو "الزعايبه" - وقالها بالإنجليزيّة بصيغة الجمع لاسم عائلة النائبة حنين الزعبي)، وزايدَ عليه رئيس الحكومة نتنياهو في تصريحاته العنصريّة والإقصائيّة في يوم الانتخابات الأخيرة، ناهيك عن الجهات العنصريّة التي اكتسبت مزيداً من الأهميّة وصعدت من حدّة تصريحاتها، أمثال إيفيغدور ليرمان وفتالي بينيت. التوجّه الثاني هو محاولة تعزيز قوّة الصوت اليهوديّ نحو اقتراح منح الإسرائيليّين الذين يسكنون خارج البلاد حقّ التصويت -على سبيل المثال.

3. باستثناء حزب "ميرتس"، لا ترى أيّ قائمة في الكنيست بالقائمة المشتركة شريكة لها. "المعسكر الصهيونيّ" ذو النزعة الأمنيّة يرى العرب من منظور "المشكلة الديمغرافيّة"، ويقول إنّهم ليسوا شركاء بل هم واقع مفروض. هذا الوضع

يعزّز هامشيّة القائمة المشتركة، وقد ظهر الأمر جلياً في عملية الإدراج في لجان الكنيست المختلفة، على الرغم من الإنجاز التاريخي الذي تمثّل في تعيين النائبة عايده توما- سليمان رئيسة لإحداها.

عوامل داخلية:

1. وَقَعَهُ المخاض العسير لولادة القائمة المشتركة ما زال قائماً، ويتسبب في توترات خفية بين الأحزاب طوال الوقت. من المهم أن نشير هنا أن كل إطار تنظيمي يستوجب ممارسة سياسية تنظيمية علنية تعزّز نجاعته وتجعل حوافز الشركاء معروفة ومفهومة. زد على ذلك أن المستوى التنظيمي الجيد والتنسيق بين الأجسام المختلفة يشكّلان شرطين أساسيين وضروريين لنجاح المنظمة أيّاً كان نوعها. على القائمة المشتركة أن تعمل على معالجة هاتين المسألتين، وأن توضح لنفسها وللجمهور وجهتها. الإحساس الذي يغذيه البعض بأن هذه القائمة مؤقتة (قدّم عدد من النواب العرب مشاريع قانون لإعادة نسبة الحسم إلى 2%) هدّام للغاية؛ فالجسم الذي لا يوضح أنه عازم على الاستمرار والبقاء لا يستطيع تحقيق غاياته.

2. 54% من النواب العرب الذين وصلوا إلى الكنيست هذه المرّة لا خبرة لهم بالعمل البرلماني، وخبرة 15% منهم محدودة للغاية، وهو ما يصعب عمل القائمة في بداية طريقها، وعليه تدعو الحاجة إلى عدم التشتت، وإلى التمحور في قضايا معيّنة. الانتخابات التمهيدية الداخلية التي بدأت في الكنيست الـ 12 أصابت أعضاء الكنيست بحمى طرح مشاريع قانون على الكنيست. عندما قمت بمراجعة نشاط أعضاء الكنيست في القائمة المشتركة، تفاجأت من عدد مشاريع القوانين الكثير الذي قدّمه بعضهم، وقام بعضهم بإخضاع عشرات مشاريع القوانين التي قدّمها سابقوهم لمبدأ الاستمرارية. هذا النوع من النشاط غير مُجدّب بتاتاً، ولا يُفضي إلى نتائج ملموسة. من الحريّ بنواب المشتركة أن يصبّوا اهتمامهم على العمل داخل الهيئة العامّة وفي اللجان الفرعية بدل تقديم مشاريع قانون لن يصدّق الكنيست عليها في أيّ حال من الأحوال (منذ الدورة الثانية عشرة للكنيست، بلغ معدّل مشاريع القانون الفردية (غير الحكومية) نحو 5,000 في الدورة الواحدة، ولا يتعدّى عدد التي يُقبل منها 150 مشروع قانون)

3. توخّي المهنيّة في اختيار المساعدين البرلمانيين والمستشارين: تعلّمت من تجربتي الماضية في العمل مستشاراً برلمانياً أهميّة دراية المساعد أو المستشار بالعمل البرلمانيّ وفهمه للغة وسائل الإعلام وخباياها، ودرابته باللغة العبرية دراية عالية. على المساعد البرلمانيّ أن يملك ناصية إدارة الجوانب التقنية للعمل، وإدارة المكتب بدرجة عالية من الحرّية.

يبدو، بحسب تركيبة الكنيست، أن تأثير القائمة المشتركة لن يكون مركزياً (على العكس من تصريحات أيمن عودة المتكرّرة خلال المعركة الانتخابية أن القائمة ستشكّل كتلة مانعة -وهي تصريحات لم يكن لها ما يسندها، بل وساعدت نتيهاهو في سعيه لرفع نسبة التصويت لصالح الليكود). المعارضة في الكنيست ليست متجانسة، وبعض مرّباتها يُقضي العرب ("بيش عتيد")، وبعضها يعاديهم ("يسرائيل بيتينو")، ولذا من المتوقّع أن تنحصر مكاسبها في القضايا اليومية أو العينية. لا شك أن تعيين شخصية نسوية وملتزمة لرئاسة لجنة المساواة الجندرية (بين الجنسين) هو تغير نوعي، ويُشيع الكثير من الآمال (ولا سيّما أنها من النساء الناشطات، والتزامها تجاه هذه المبادئ والقضايا بالغ العمق)، لكنّه يفرض تحديات في الاتجاه المعاكس: والمقصود هو التوتر داخل القائمة بينها وبين الجناح المتدين.

النشاط المركزي (والأكثر فاعليّة) الذي يمكن للقائمة أن تقوم به هو استغلال حقيقة أنها الكتلة الثالثة في الكنيست، كي تعمل على تدويل قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. قد يكون الأمر مُجدّباً جداً في هذه الفترة التي تُسلط فيها

الأنظار في الدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على الحكومة الحالية. التمييز ضد الفلسطينيين يشبه إلى مدى بعيد التمييز الذي يعاني منه الأمريكيون الذين من أصل أفريقي، ولذا من المهم استغلال هذه الوضعية. من نافل القول ذكر أن الكنيست والرأي العام الإسرائيلي لا يشكّان عنوان التغيير الجوهرية في مكانة العرب في البلاد، على الرغم من المخاطر والتهديدات التي ترتب بالفلسطينيين من هذه الحكومة، وهي الأكثر يمينية من بين الحكومات التي حكمت في إسرائيل على الإطلاق. الرأي العام الإسرائيلي يجنح في غالبته نحو اليمين، ويدعم إقصاء الفلسطينيين. لذا ينبغي استغلال العضوية في الكنيست بغية التوجّه إلى الجهات الدولية، نحو البرلمان الأوروبي والمنظمات والأجسام غير الحكومية - كاليونسكو وغيرها-، إضافة إلى التوجّه إلى السفارات والتواصل مع الضيوف رفيعي المستوى الذين يزورون إسرائيل؛ فرييس القائمة التي تضم 13 نائباً سيستقبل من قبل هؤلاء بسهولة أكبر من ذي قبل. حرياً بأعضاء المشتركة أن يشجّعوا كذلك العمل الشعبي (grassroots) الذي يصبّ في هذا الاتجاه، نحو المؤسسات الأكاديمية وغيرها.

عمل النواب العرب في اللجان قد يكون ذا جدوى إذا توافر أحد الشرطين التاليين على الأقل: إذا حدّدوا هم بأنفسهم جدول العمل (أي أن يكون رئيس اللجنة عربياً)، أو أن العرب يملكون قدرة الحسم خلال التصويت على القرارات المختلفة. هذا الوضع قائم في لجنة المساواة بين الجنسين فقط. في الظروف الحالية، لا يمكن للعمل في اللجان أن يوفّر نواتج تُذكر في كل ما يتعلّق برسم السياسات، فكم بالأحرى في نواتج تتعلّق بالإستراتيجيات. على سبيل المثال، تُظهر مراجعة سجلات لجنة التربية والتعليم في الدورة التاسعة عشرة للكنيست أن تمثيل العرب في هذه اللجنة كان كبيراً جداً، وأن رئيس اللجنة كان من المناصرين لقضاياهم. على الرغم من ذلك، ليس في الإمكان الإشارة إلى أيّ مكسب حقيقي واحد أو ناتج ملموس واحد في مجال رسم السياسات حقّقه العرب في تلك الدورة.

ما تبقى هو بعض الأدوات البرلمانية قليلة الشأن، نحو "اقترح لجدول الأعمال" و "الاستجواب"، وتلك آليات أولية وتأثيرها شديد المحدودية. لا نقصد بهذا الكلام تشجيع النواب على العزوف عن استخدام هذه الأدوات، بل نرمي إلى توضيح أفقها المسدود فقط. لا شك أن المساهمة الأساسية للنواب العرب تتمثل في التوجّه إلى تلك القطاعات والشرائح التي تزيد احتمالات تفاعلها وتواصلها مع قضايا وهموم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وبناء الشراكات معها. احتمال العثور على قطاعات كهذه في صفوف الجمهور الإسرائيلي بالغ الضآلة، والفائدة المرجوة من ذلك لا تبعث على كثير من التفاؤل.

* سليم بريك هو طالب للقب الثالث في جامعة حيفا، ومحاضر في العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة.

القائمة المشتركة والخطاب السياسي

سليمان أبو ارشيد *

قال الإمام عليّ (كرم الله وجهه): "حين يسكت أهل الحق عن الباطل يظنّ أهل الباطل أنّهم على حقّ". وفي المعتاد، تُسبغ الشرعية على هذا السكوت بجملة مسوّغات "أخلاقية"، يأتي جُلّها غالباً من باب "الحفاظ على الوحدة القائمة أو المزعومة" و "التخوّف من الاتّهام بزرع بذور الشقاق"، والنزوع إلى "الحفاظ على الوضع القائم"، وغيرها من التبريرات والشعارات التي تهدف -في الغالب- إلى ستر حالة الضعف والاستكانة التي تعترى الطرف الساكت أو الأطراف الساكّنة.

وفي السياق العمليّ، تُظهر التجارب العربيّة أنّ وحدة العرب واتّفاقهم وقممهم عملت دائماً على النقيض من صالح الأمة، فهي التي شرّعت غزو العراق وقصف ليبيا والعدوان على اليمن والتأمّر الذي لا ينتهي على فلسطين. وفلسطينياً، عنت الوحدة الوطنيّة سكوت فصائل اليسار عن تفرّد وانحراف وفساد القيادة، وسهّلت أخيراً تمرير اتّفاق أوصلو، وما زالت توفّر الغطاء الشرعيّ لترجماته وتبعاته وعلى رأسها المفاوضات العبيثية والتنسيق الأمنيّ، بينما مكّن "انشقاق" فصائل اليسار في حالتها جبهة الرفض وجبهة الإنقاذ، في ما سبق، من صيانة المنجزات الفلسطينيّة ومنع الانزلاق نحو حلول ونتائج غير حميدة، وبالتالي كانت نتائجه أكثر إيجابية للساحة الفلسطينيّة.

نورد هذه الأمثلة للتدليل على أنّ الوحدة بأيّ ثمن ليست هي دائماً الخيار الأفضل والأكثر فائدة للناس، وبخاصّة إذا لم تكن وليدة حاجة موضوعيّة وطنيّة حقيقية ولم تقم على قاعدة برنامج وطني واضح المعالم، فثمّة شقاق هو خير من اتّفاق مثلما هناك شروط وأهداف يُفترض أن تحكّم أيّ اتّفاق. وهنا لا يجدي الخلط بين حاجات ومقتضيات تكتيكية قصيرة الأمد والحاجات والغايات الإستراتيجية بعيدة الأمد، كما أنّ تغليف هذا التحالف بمثل هذه الأغلفة لا يغيّر من مضامينه الطارئة شيئاً. ونقصد هنا تحالف الأحزاب العربيّة التي تشارك في انتخابات الكنيست في إطار القائمة المشتركة. هذا التحالف، على الرغم من أهميّته في المستوى التكتيكيّ في تمكين الأحزاب العربيّة من تجاوز الحاجز الذي وُضع لإفشالها في الانتخابات وإخراجها من اللعبة البرلمانية، والمتمثّل برفع نسبة الحسم، هذا التحالف المذكور لا يتجاوز هذا النطاق، ولا يستوجب إلغاء التباينات الجوهرية وقتل النقاش والحراك السياسيّ الداخليّ اللذين هما بمثابة رئة تنفّس العمل السياسيّ.

إنّ قراءة تاريخيّة سريعة في النماذج التحالفيّة بين الحركات السياسيّة في الداخل تشير إلى أن ما رفع سقف الإجماع الوطنيّ الفلسطينيّ وحافظ على الهوية الوطنيّة وعلى رموزها كان وحدة الخطاب، لا وحدة الأحزاب، تلك الوحدة التي نشأت على قاعدة حوار، والصراع أحياناً، بين القوى المختلفة، لا من خلال التحالفات الظرفيّة، على الرغم من أهميّتها التكتيكية كما أسلفنا. وتحميل مثل هذه التحالفات ما لا تحتمله، والترجّي منها ما لا يرجى، يضعنا أمام خيبة أمل كبيرة قد تؤدّي إلى حالة نكوص حقيقية على مستوى الأداء وعلى مستوى الخطاب السياسيّ.

نماذج التحالفات التكتيكية السابقة وأثرها على الساحة:

بنظرة إلى الوراء، يمكن استحضار العديد من النماذج التحالفية الانتخابية، أبرزها نموذج القائمة العربية الموحدة التي استمر التحالف في إطارها لأكثر من فترة انتخابية واحدة، لحاجة أطرافها المشتركة إلى مثل هذا التحالف، الذي اعتُبر تحالفًا انتخابيًا ناجحًا حصد المقاعد المرجوة منه وأرضى أطرافه التي ازدادت أو تبدلت مع كل انتخابات.

وثمة نموذج آخر هو قائمة الجبهة والتجمع التي خاضت انتخابات عام 1996 في أعقاب تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي.¹ حصلت القائمة على خمسة مقاعد في انتخابات الكنيست، بينها مقعد للدكتور عزمي بشارة ممثلًا للتجمع. ورغم أنها اعتُبرت تجربة رائدة، لم يجرِ تحميلها أكثر من وزنها الحقيقي المتمثل في كونها قائمة انتخابية، حيث جرى تفكيكها بعد فترة قصيرة من تحقيق أهدافها بالعبور بطرفيها إلى غاياتهما الانتخابية.

ومراجعة لما حدث، نرى أن الفائدة من تفكيك قائمة الجبهة والتجمع المشتركة التي خاضت الانتخابات عام 1996 كان إسهامها أكبر من إسهام تشكيلها؛ إذ إن التفاعل والنقاش بين طرفيها أسهما في إغناء العمل السياسي، وأسفرا لاحقًا عن إطلاق وتعميم خطاب أكثر تقدمًا من خطاب "السلام والمساواة"، هو خطاب "إلغاء يهودية الدولة وتحويلها إلى دولة لكل مواطنيها".

"الوحدة والصراع قبل التسعينيات":

في نهاية الخمسينيات، وتحديدًا عام 1958، أُسست "الجبهة الشعبية". وهي تحالف ضمّ الشيوعيين والقوميين، لكنّها لم تعمّر سوى فترة وجيزة، إذ انفرط عقدها على خلفية الصراع الذي دار بين طرفيها، وهو ما هيأ لاحقًا لانطلاق "حركة الأرض" التي أطرت القوميين، فيما استمرّ الصراع خلال فترة وجودها مع الشيوعيين، وانتهى بعد أن قمعتها السلطات عام 1964.

مرحلة السبعينيات والثمانينيات خلت تقريبًا من التحالفات، باستثناء الوحدة ضمن إطار هيئات وطنية كلجنة الدفاع عن الأراضي واتحاد الطلاب الجامعيين العرب وغيرهما، بينما شهدت في المقابل صراعًا مرًا على الرموز والهوية، وهو صراع ابتدأ وتواصل منذ مطلع السبعينيات، مع بوادى انطلاق حركة "أبناء البلد"، واحتدم خلال نهاية السبعينيات وأواسط الثمانينيات، مع تأسيس الحركة التقدمية ثم الحركة الإسلامية لاحقًا؛ هذا الصراع الذي تحوّلت خلاله مسيرات يوم الأرض إلى ساحة "قتال" على العلم الفلسطيني الذي أصرت حركة "أبناء البلد" آنذاك على رفعه، تأكيدًا لما يرمز إليه من هوية وانتماء. في المقابل، كانت الرموز الإسرائيلية من علم ونشيد حاضرة في هذا الصراع؛ إذ طالما انتقد قيام الحزب الشيوعي برفع علم إسرائيل في مظاهرات أول أيار، وبافتتاح مؤتمراته بنشيد "هتكفا".

لقد أغنت سنوات النقاش و "الصراع" الطويلة ساحة العمل الوطني في الداخل الفلسطيني، حيث حشّدت آلاف الشباب في الجامعات والمعاقل النضالية الأخرى، وأسهمت في عملية الشحن والتسييس، وكانت لها فعّاليّتها بين الأحزاب المختلفة وداخلها، إذ وصلت حدّ "الصدام" في ما بينها أحيانًا، وأحدثت تصدّعات وانشقاقات داخلية في أحيان أخرى، دون أن يمَسّ ذلك بالوحدة داخل الهيئات المشتركة.

¹ تشكّل التجمع الوطني الديمقراطي، في الأساس، من حركتي "أبناء البلد" و "ميثاق المساواة" وبقايا الحركة التقدمية.

لاحقًا، مكن تأسيس التجمّع، ومن ثمّ تحالف الجبهة والتجمّع، من إنتاج خطاب شبه موحد، يقف في مركزه تأكيد هُويّتنا وانتمائنا كجزء أصيل من الشعب الفلسطينيّ، من جهة، وتأكيد يهوديّة الدولة كدولة عنصريّة تمارس سياسة التهميش والإقصاء ضدّنا وتسعى إلى تهويد الحيّز العامّ داخل الخطّ الأخضر وفي الضفّة الغربيّة، من جهة أخرى.

وَحدة الخطاب وحسم مسألة الهُويّة:

هذا الخطاب وضع حدًا لسنوات الصراع الطويلة، وحسم مسألة الهُويّة والانتماء وما يرتبط بهما من رموز، وفي مقدّمها رفع العلم الفلسطينيّ الذي ترسّخ (وبخاصّة بعد أن بات مسموحًا به بعد أوسلو) كعلّم وطنيّ لشعبنا في أماكن وجوده كافّة، وباتت جميع الأحزاب ترفعه -من فيها الحزب الشيوعيّ والجبهة-، كما حسم الموقف من الرموز الإسرائيليّة وعلى رأسها النشيد والعلم بوصف تلك الرموز، في أقلّ تقدير، رموزًا دينيّة عنصريّة مرتبطة بيهوديّة الدولة ولا تمثّلنا سياسيًا ولا ثقافيًا ولا وطنيًا.

الخطاب الموحد الذي أمسك بقضيّة يهوديّة الدولة كحلقة مركزيّة، سهّل لاحقًا عمل الهيئات الوطنيّة الموحّدة، كلجنة المتابعة العربيّة ولجنة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وحشر وأخرج المؤسّسة الإسرائيليّة محليًا وعالميًا، إذ أخذت العديد من الحركات الدوليّة تصفها بدولة أبرتهايد. وليس من المستغرب أن يثير تصريح نتنياهو حول زحف العرب إلى صناديق الاقتراع خلال الانتخابات الأخيرة ردود فعل دوليّة، وأن يستدعي ردّ فعل الرئيس الأمريكيّ شخصيًا.

هذا الخطاب عزّز وحدتنا الوطنيّة حول قضايانا القوميّة واليوميّة، بعد أن قلّص مساحة الخلاف بين أطراف العمل الوطنيّ، وشكّل سدًا أمام محاولات الأسرّة والاندماج على هامش الدولة والمجتمع الإسرائيليّ، كما أنّه أزعج إسرائيل وأخرجها أمام الهيئات الدوليّة، بعد أن كشف طابعها العنصريّ وديمقراطيّتها الإثنيّة، ولا سيّما أنّه استند إلى عمقنا العربيّ عبر التواصل ومدّ الجسور مع محيطنا القوميّ.

مكن هذا الخطاب كذلك من خلق حالة نهوض ووحدة جماهيريّة من حوله هي أعمق بكثير من وحدة الأحزاب، كما رافقه مشروع وطنيّ لا يساوم على مصادرة التاريخ والذاكرة ولا يتعامل معها بوصفها جزءًا من التراث فقط، بل يتعامل معها كورقة أساسيّة في مقارعة المؤسّسة وسياستها؛ فذاك مشروع يضع روايتهم أمام روايتنا، وهو بالتالي يرفض التنازل عن الوطن مقابل المواطنة ويحتقر اعتبار المواطنة منّة أو كرم أخلاق من قبل إسرائيل. وهو مشروع وطنيّ يلوّح بالوطن في وجه من يريدون مصادرة المواطنة أيضًا، بعد أن كشف أنّ الدولة "الإثنيّة" لا يمكن أن تقوم في واقع متعدّد القوميّات، وأنّ التعامل مع المواطنين العرب بمساواة يتطلّب وقف احتكار إحدى القوميّات (اليهوديّة) للدولة أو الكشف عن وجهها الحقيقيّ كدولة فصل عنصريّ عبر قوّننة العنصريّة، وهو ما حاولت إسرائيل تحاشيه طيلة العقود السابقة. لقد أدخل هذا الخطاب المؤسّسة الإسرائيليّة في مأزق جعلها تلجأ إلى سنّ مجموعة قوانين عنصريّة لم تكن مضطّرة إلى اللجوء إليها في السابق، وذلك لتتمكّن من التعاطي مع محاولة العرب الفلسطينيّين كسر سياسة الضبط والسيطرة التي ربضت على صدورهم عشرات السنين، وإجهاض خطاب المواجهة، الذي استوحى المستقبل من خلال التمسك بالتاريخ، وربط وشائج أجزاء الحلول بالعودة إلى الأصول أو الأصل التاريخيّ المتمثّل في النكبة التي بها بدأت المشكلة ومعالجتها يبدأ الحلّ. من جهة ثانية، إنّ تعزّر حلّ الدولتين يجعل هذا الطرح أو هذا الخيار يمتدّ على طول الوطن وعرضه.

في المقابل، رأينا بوادر لنتائج عكسيّة قد تفرزها الوحدة في إطار القائمة المشتركة التي خاضت انتخابات الكنيست الأخيرة عام 2014، وقد تبدأ بتأسيس خطاب في الإمكان تسميته "خطاب النكوص". بدأ ذلك بوقوف أيمن عودة على

نشيد "هتكفا"، واستمرّ من خلال خطاب "الاعتدال" الذي ألقاه في افتتاح دورة الكنيست الـ20، وبمشاركته إلى جانب قباطنة إسرائيل في مراسم إحياء ذكرى الهولوكوست.

خطاب أيمن عودة الذي يشقّ طريقه نحو الهيمنة على مُجمل الساحة السياسيّة، بفعل انضواء معظم أطرافها تحت جناح القائمة المشتركة التي يرئسها، ويتسلّل تحت ستار معالجة القضايا الحياتيّة واليوميّة التي تخصّ الناس والنزول من مستوى الشعاراتيّة إلى أرض الواقع، هذا الخطاب لا يكتفي بإسقاط البعد الوطني الفلسطينيّ من برنامجنا، بل يتصالح مع الدولة اليهوديّة ورموزها العنصريّة، وينذر بالعودة بجماهيرنا إلى ما قبل يوم الأرض، اليوم الذي كسر عكاز السلطة وانتفض على سياسة الخنوع والاستجداء، وعلمنا كيف ننتزع حقوقنا انتزاعاً من بين أنياب مخصيها (وبالمناسبة، إنّ هذه التعابير هي بلاغة خطابيّة "جبهويّة" أنتجتها الحالة الكفاحيّة التي رافقت يوم الأرض وأعقبته).

هذا الخطاب الذي يحاول التلخّف تارة بغطاء مارتن لوثر كينغ، وتارة أخرى برداء المهاتما غاندي، هو في الحقيقة خطاب إسرائيليّ لا يتجاوز فعلياً سقف الإسرائيليّة "فيكي كنافو" التي سار أيمن عودة على هدي خطاها من النقب إلى القدس، ونأمل أن لا ينتهي الأمر بصاحبه إلى ما انتهى إليه نضال السيّد المذكورة.

* صحفي.

القائمة المشتركة: مقارنة جندرية

تغريد يحيى - يونس *

أجابت القائمة المشتركة إلى مطلبٍ راوّد الجماهير الفلسطينية في الداخل عشيّة كلّ انتخاباتٍ قطريّة، يتلخّص في وحدة الأحزاب العربيّة المشاركة في الكنيست ضمن قائمة واحدة، وهو ما تحوّل إلى مطلبٍ ملّح عشيّة الانتخابات البرلمانيّة العشرين في إسرائيل في آذار عام 2015، لتأخذ "لجنة الوفاق الوطني" دوراً في السعي لتحقيق المطلب.¹ شكّلت القائمة المشتركة مواجهة لخطر رفع نسبة الحسم (إلى 3.25%) على الأحزاب والحركات السياسيّة العربيّة، الرامي إلى الإلقاء بالمواطنين الفلسطينيين خارج اللعبة السياسيّة، وجاءت بمثابة "علاج"، لحظّي على الأقلّ، لعزوف نسبة منهم لا يُستهان بها عن المشاركة في الاقتراع، وبمثابة جواب على الخطاب اليميني المتصاعد الهادف إلى نزع الشرعيّة عن ممثليهم من أعضاء كنيست ورؤساء حركات سياسيّة أخرى.

أثارت القائمة المشتركة -وما زالت- اهتمام الجمهور والصحفيين والباحثين خلال الفترة التي سبقت الانتخابات والفترة التي تلتها، فتناولوا أجواء تشكيلها، وطبيعة تركيبتها، وتأثيراتها المحتملة على السياسة الفلسطينية في الداخل (وفي الضفة وغزّة كنموذج للوحدة المنشودة بعد طول انشقاق) وعلى العمل البرلماني، وتعامل السلطة المركزيّة في إسرائيل والإعلام العبريّ معها. كذلك أطلقوا اجتهاداتهم للتنبؤ بعمرها بعد الانتخابات بين انفراط وانقضاء، ودوام وبقاء، استمراراً لبداية عهد جديد للعمل السياسيّ البرلمانيّ للفلسطينيين في الداخل وبعامة. وسط كلّ هذا، غُيب عن النقاش البُعد الاجتماعيّ إجمالاً والنسويّ تحديداً، وهو ما تحاول هذه المقالة المقترضة تناوله. في هذه المقالة، أقدم قراءة جندرية للقائمة المشتركة، وأطرح مقارنة لفهم غياب النسويّ، وأخلّص إلى استقراء للقدرة الكامنة في القائمة المشتركة، وبشكل مناقض ظاهرياً، ما يجعلني أتوخّى منها العمل للدفع نحو تغيير في الاجتماعيّ عمومًا والنسويّ خصوصاً وتسييسهما.

ادعائيّ الرئيسيّ هو أنّ غياب وتغييب النسويّ من النقاش حول القائمة المشتركة، والهيئة التي جاء فيها النسويّ ضمن برنامجها، لا يشكّلان تعبيراً عن الفصل والتمايز بين السياسيّ والاجتماعيّ عمومًا، وعن المفاضلة بين القوميّ والوطنيّ والنسويّ فحسب، بل هما كذلك انعكاس لتراكم طبقات منفصلة من التغييب، ولتضافر وتفاعلات عملت في ما بينها في سياق تشكيل القائمة؛ إذ من جهة أولى يأتي تفاقم السياسات والممارسات الاستعماريّة الاستيطانيّة بوصفها السياق الأشمل، ومن جهة ثانية تقع قلة شأن النسويّ في أجندات معظم الأحزاب والحركات السياسيّة منفردة وتغييب عن بعضها بالكامل، ومن جهة ثالثة تتربّص الاضطرابات والظروف المصريّة بالتجربة الأولى للقائمة المشتركة، لتشكّل هذه كلّها -منفردةً ومجمعةً ومتراكمةً ومتضافرة- تغييب النسويّ كتحديدٍ لـ "منطقة الألغام"، مقابل اللعب في المساحة الآمنة من الحد الأدنى المشترك بين المرگبات السياسيّة في القائمة، في مسعى لضمان خروجها إلى الوجود. لكن بموازاة هذا، ادّعي أنّه -على النقيض ظاهرياً- قد ينطوي السياق نفسه بطبقاته وديناميكياته وأهمّ مستجداته والمتمثلة بوجود

¹ بشأن اللجنة، انظر مقالة خاصّة في هذا العدد من "جدل".

القائمة المشتركة في الفضاء السياسي، قد ينطوي على مكامن قويّة للتعاطي مع النسوي والاجتماعي، ومكامن لتسييسهما، أقله على مستوى التوحي.

تتركز مقاربتى الجندريّة للقائمة المشتركة في ثلاثة محاور رئيسيّة: محور التمثيل؛ محور الأجنّدة؛ ومحور المشاركة.

محور التمثيل

من بين مئة وعشرين مرشّحاً ومرشّحة للقائمة المشتركة، كان عدد النساء أربعاً وعشرين (24)؛² ثمانية عشرة (18) منهنّ عربيات فلسطينيات، وستّ (6) نساء يهوديات. أي إنّ نسبتهنّ بين المرشّحين كانت 20%. في المقاعد العشرة الأولى، أُدرجت النساء في مقعدين فقط، كما في المقعدين الأخيرين من العشرة الثانية أيضاً. بكلمات أخرى، من مجمل المقاعد الخمسة عشر التي عوّل عليها ثمة اثنان لا غير للنساء، وهما يشكّلان ما نسبته 13.33% منها.

ووفق النتائج، استطاعت المشتركة الحصول على ثلاثة عشر مقعداً، اثنان منها لامرأتين فلسطينيتين هما عايدة توما-سليمان (الجبهة) في المقعد الخامس، وحنين زعبي (التجمّع) في المقعد السابع، وكلّ منهما تحتلّ المركز الثاني عن حزبها. هكذا، تشكّل النساء 15.4% من مجمل أعضاء الكنيست عن القائمة المشتركة. وبعد أن كانت حنين زعبي عضوة عربيّة وحيدة في دورتي الكنيست السابقتين منذ انتخابات العام 2009، عملياً تضاعف تمثيل النساء الفلسطينيات في البرلمان الإسرائيلي، وهو ما ينبغي أن يُشجع الرضى لدى من يعنيهنّ ويعنيهم الأمر من نساء ورجال على حدّ سواء. وهو كذلك، لولا تحفّظات تجب مراعاتها. التحفّظ الأوّل موضوعه الهوة الحاصلة بين نسب النساء المرشّحات في أماكن مضمونة عن بعض الأحزاب، حيث بلغت الثلث في قائمة التجمّع، والرّبع في قائمة الجبهة (وغابت كلياً عن الحركة العربيّة للتغيير والحركة الإسلاميّة)، ونسبتهنّ في الأماكن المضمونة في القائمة المشتركة. التحفّظ الثاني يخصّ خيبة الآمال التي عُقدت على مواقع مضمونة أكثر للنساء في القائمة المشتركة خلال المفاوضات على ترتيب المقاعد بين الفرّقاء فيها. كان المقعد الثاني عشر محفوظاً لامرأة في توصيات لجنة الوفاق، اللجنة التي رعت المفاوضات وقامت فيها بدور يستحقّ التوقّف عنده، وهو ما جاء في الصيغة الأولى لبيانها، والتي تسرّبت للإعلام، حيث أُعلن فيه عن تشكيل القائمة المشتركة وترتيب المرشّحين فيها.³ وقد سارعت الصحافة لتنقل أنّ المقعد الثاني عشر مخصّص لامرأة. ووفق النتائج النهائيّة للمفاوضات، تتناوب على هذا المقعد -مناصفةً وعلى التوالي- الحركة العربيّة للتغيير والحركة الإسلاميّة (بتخصيص سنتين لكلّ منهما)، بيّد أنّ قبول الأولى بذلك جاء مرهوناً بإزالة شرط ترشيح امرأة في المقعد الثاني عشر، وهو ما جرى توقيع الاتفاق بناءً عليه.⁴

لهذه الحثييات دلالات جمّة على صعد كثيرة، يعيننا منها هنا ما له صلة مباشرة بتمثيل النساء. أنّ يردّ في اعتبارات لجنة الوفاق تخصيص مقعد مضمون آخر لامرأة هو في حدّ ذاته توجّه نحو زيادة تمثيل النساء في القائمة المشتركة، ما كان يمكن أن يصل لقرابة الربع (23.33%) من أعضائها في الكنيست. من منظور جندريّ، ودوماً خوض في ملاسبات الأحداث ذات الصلة، ما لا يقلّ أهميّة أنّ التوصية أعلاه تعكس تخويلاً للجنة، تخويلاً مجتمعياً أو ذاتياً، بأن تأخذ اعتبارات اجتماعيّة كهذه، وهو ما قد يدلّ على أهميّة إحداث تغيير بشأن تمثيل النساء في السياسة، والقطريّة منها، وأنّ لا مجال

² تضيق الرقعة هنا بالخوض في هوية المرشّحات الحزبية. ستجدون ذلك لاحقاً في مقال آخر.

³ كمؤشّر لسرعة سقوط الاشتراط بين عشية وضحاها حرفياً، أورد هنا أنّي اطّلت على الخبر قبيل مشاركتي في برنامج إذاعيّ بالعبريّة مساءً، لأبني عليه توقّعي أنه سيضاعف تمثيل النساء ثلاثاً ضمن القائمة المشتركة. لكن في اليوم التالي أفادتنا الوقائع بغير ذلك.

⁴ www.maannnews.net/Content.aspx?id=755934

لتجاهل هذا المطلب أكثر. لكنّ التوصية والمسعى هذين قد يصطدمان بوضعية حزب أو حركة سياسية، و/ أو بأجندته، و/ أو بسياسته/ الداخلية وبواقع انخراط النساء في مؤسّساته/ وتراثيته كوادره/ تبعاً للجندر، ممّا يحول دون تحقّق المسعى كما في التجربة العينية أعلاه. وعند أخذ السياق التاريخي السياسي قيد البحث في الحسبان، جرى تغليب دور التوفيق الذي أدّته لجنة الوفاق، مثل ما تحمل دلالة اسمها، على دور التغيير بمعناه الأشمل، لئلا يعرقل قيام القائمة، وفي سبيل حفظ بقاء الأصلانيين في السياسة كما تحدّد قوانينها الدولة الاستعمارية، ومرة أخرى على حساب تمثيل النساء.

ليس هذا فحسب، بل إنّه حتّى النسبة الضئيلة لتمثيل النساء في الأماكن المضمونة لم تنعكس في اللافتات والصور الدعائية الانتخابية للقائمة المشتركة، تلك التي نصّبت على مداخل البلدات العربية وفي ساحاتها العامة ونُشرت في الإعلام على أنواعه وفي موقع القائمة الإلكتروني، وفي مهرجاناتها واجتماعاتها الانتخابية. لقد عُيبت النساء من الصورة الدعائية الرسمية للقائمة المشتركة بالكامل. تلك الصورة جمعت أربعة مرشّحين، واحداً عن كلّ جهة، كلّهم من الرجال. معنى هذا أنّ تغيب النساء فيها، وهي الرمز، فاق ما هو عليه في المشتركة وفي واقع السياسة. القول إنّه بكلّ بساطة قد جرى تصميم الصورة ليظهر فيها مرشّح واحد عن كلّ مرّكب من مرّكبات المشتركة، وكلّهم رجال، في محاولة لإضفاء مسوِّغ موضوعي عليها، هذا القول أو الادّعاء لا يُسعف في التقليل من فرض قراءة الصورة ومسوِّغ "الموضوعية" هنا بوصفهما مُعْرِقَيْن في الذكورية والعلاقات الجندرية الهرميّة.

الأجندة

تضمّنت المبادئ الأساسية وبرنامج عمل القائمة المشتركة تعاطياً مع فئة النساء. اتّسم التعاطي مع النساء بميل واضح إلى نهج المساواة، من حيث النغمة (rhetoric) والخطاب (discourse)، الأمر الذي يثير الدهشة إيجاباً حول قدرة فُرقاء المشتركة على الخروج باتّفاق كهذا، ظاهرياً، ولا سيّما أنّه إحدى الموضوعات الأساسية التي رُوِهَنَ على قدرتها على نسف تشكيل قائمة مشتركة تجمع جنباً إلى جنب عناصر تولي مساواة النساء أهميّة (علمانيّة)، وعناصر تتّسم بتحفظها من ذلك (دينيّة أو محافظة). رغم ذلك، إنّ قراءة جندرية نسوية سريعة للمبادئ والبرنامج تستدعي الوقوف على الشكل والكمّ والمضمون.

من الجانب الشكلي والكمّي، جاء المبدأ الخامس بين ثمانية مبادئ أساسية تبنتها القائمة المشتركة "ضدّ اضطهاد المرأة ومن أجل حقوقها ومشاركتها". وقد أُوردت "حقوق المرأة" في برنامج عمل القائمة المشتركة في الباب الخامس، وهو الباب الأخير، وصيغت في ستّة بنود من أصل نحو ستين بنداً. يمكن أن يثني الباب الأخير على نحو رمزيّ بالمكانة التي توليها القائمة المشتركة لقضايا النساء (المجتمع) -في الدّيل-، ولترتيبها في سلم أولوياتها -في الدرجة الدنيا- أيضاً. ولعلّها تشي أيضاً باتّفاق الفُرقاء المشاركين بشأن ذلك، رغم تفاوت طروحاتهم وأيديولوجياتهم وأجنداتهم في هذا الصدد كأحزاب وكحركات منفردة، وتشي بسرعة ومصيريّة سياق تأسيس المشتركة (الذي كان بمثابة "نكون، أو لا نكون")، بحيث لم تدقّق جميع الأطراف في المبادئ والبرامج، وهو ما يكشف تعاملها مع المشتركة كقائمة انتخابية أكثر ممّا هي سياسيّة.

أما بالنسبة للمضمون، فقد تطرّق المبدأ الأساسي إلى مساواة المرأة وحقوقها ومحاربة أشكال اضطهادها في مناحي الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة كافّة، وفي الدوائر كافّة، بدءاً من العائلة وانتهاء بالمجتمع، ليأتي شاملاً وجارفاً. وعند تفكيك المبدأ إلى برنامج عمل، يؤخذ الانطباع أنّ الصياغة شاملة مرة أخرى. فضلاً عن ذلك، تستوقفنا وجهة التوجّه والمرجعيات وآليات العمل هي كذلك. يُستشفّ من برنامج العمل التوجّه نحو الخارج، نحو الدولة

ومؤسساتها، لا نحو داخل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وفتاته. وهو الأمر ذاته في آليات العمل، إذ جاءت هذه متصلة بالدولة، وعلى رأسها سنّ القوانين. بينما برزت المرجعية الدولية كالمواثيق الدولية، والمرجعية الدولانية كالتفضيل الإيجابي والقانون. ليس لدي أي نية للتقليل من أهمية هذه المرجعيات والآليات؛ لكن هذا لا يعفي [نا] من [عناء] تصويب النظر -على نحو متزامن نحو الداخل- نحو المجتمع المحلي (مجتمعنا) (بثقافته/بثقافته ودوائره وأطوره)، لكشف مواطن اضطهاد المرأة فيه والتمييز ضدها، كما الآفات الاجتماعية عمومًا، وأخذ مسؤولية مواجهتها بآليات مجتمعية أصيلة تُستقى من تاريخه، وبأخرى خلّاقة في ذات الوقت، وفي موازاة ذلك إظهار المرجعية والشرعية "الأصيلتين"، والاجتهاد لاستنباط مرجعيات وشرعيات مبتكرة لمساواة المرأة ولحقوقها داخل الثقافة العربية الفلسطينية. وقد يكون الصّوغ العام بشأن اضطهاد ومساواة النساء والتوجّه إلى الدولة ومؤسساتها واعتماد مرجعيات وآليات دولية ودولانية، كما هو مبيّن أعلاه، قد يكون ذلك هو ما صمّن الحدّ المقبول على جميع الجهات في المشتركة. ولناخذ في الاعتبار أنّ التجربة التاريخية في هذا الصدد تفيد أنّ العلاقة بين التصريح والتطبيق ضعيفة، وإن كان التصريح مكتوبًا ومهورًا، بحيث لا يلزم التصريح التطبيق بالضرورة، فكم بالحري في حالة قائمة مشتركة؟! ولذا فهو المخرج الأسهل وغير المكلف من الصورة النمطية حول بعض الأطراف السياسية كذكورية وشوفينية، وهو الطريق للظهور بمظهر أجمل أمام العالم والدولة (!) والمجتمع المحليّ.

المشاركة

أمام تدني تمثيل النساء في القائمة المشتركة، وأمام شمولية تعاطي برنامج عملها مع التمييز ضدّه وتغيب التوجّه إلى الثقافة والمجتمع المحليين، ورغم غيابهنّ وتغيبهنّ بالملق عن لجنة الوفاق⁵ وكمندوبات عن أحزابهنّ وحركاتهنّ السياسيّة في المفاوضات، والتي يمكن اعتبارها أشكالاً للمشاركة وللمثلية معًا، رغم ذلك برزت المشاركة والحضور الفاعل نسبيًا للنساء. أخذت المشاركة أشكالاً عدّة، كالحضور الالاف (نسبيًا) في المهرجانات الافتتاحية للقائمة في المدن والقرى العربيّة، وفي الاجتماعات العامّة، وفي اجتماعات وحلقات "نسائية" أو "بيتيّة"⁶، ومن الناحية التنظيمية روعي أن تشارك في هذه الفعاليّات مندوبة عن كلّ حزب أو حركة سياسيّة في المشتركة.

مشاركة النساء السياسيّة في فترة الانتخابات أخذت زخمًا خاصًا، نظرًا لتزامنها مع فعاليّات إحياء الثامن من آذار، يوم المرأة العالميّ؛ إذ كُثفت النشاطات والندوات النسائية لدى المشتركة، وأخذت فيها دورًا مرشحات وعضوات أحزاب وناشطات سياسيّات، قطريًا ومحليًا، وخبيرات في مجالات ذات صلة.⁷ ولم تغب العريضة كشكل آخر من أشكال المشاركة السياسيّة، حيث أطلقتها ووقّعت عليها "عضوات سلطات محليّة [...] يدعون النساء إلى دعم القائمة المشتركة".⁸

في الاجتماعات المختلفة، كان التركيز على أهمية مشاركة النساء في عملية الاقتراع، وأهيب بهنّ أن يمارسن حقهنّ في التأثير والمشاركة من خلال التصويت ودعم القائمة المشتركة. ومع أنّ السياق بخطورته المفصلة في بداية المقالة وبتجليّاته

⁵ قد يكون ألق اسم امرأة باللجنة، وهو ما جاء كاستدراك متأخر، ولم يرد في أي من الأخبار والتقارير الصحافية حول اللجنة.

⁶ يمكن النظر مثلًا في: Wadina.net/news/news/11283

⁷ في محاضرة لي في الناصرة -على سبيل المثال-، تناولت السياسة بوصفها مجالًا مجندراً، وآليات جندرتها وضرورة وسبل مواجهتها.

⁸ Ahlan.co.il/ful.php?id=31146

الأخرى⁹ دعا إلى استنهاض أصحاب حق الاقتراع، رجالاً ونساءً على حدّ سواء، بقيت إعادة إنتاج النساء بوصفهنّ -أولاً وقبل كلّ شيء- احتياطيّ أصوات (هذه المرّة في الانتخابات القطريّة)، وبالتزامهنّ الخلقيّ والوطنيّ بمنح أصواتهنّ للقائمة "الصحّ" حاضرة.

اهتمّت وسائل الإعلام المحليّة بتغطية مشاركة النساء وفاعليتهنّ لأجل القائمة المشتركة، واستحضرتهنّ فوق المألوف نسبياً، ليشحذ هذا همّهنّ في التفاعل معها والدعم لها. لكن تبقى أشكال المشاركة النسائيّة الفاعلة (أو غير الفاعلة)، من تحضيرات وعمل دوّوب ونقاشات في مؤسّسات الأحزاب وضمن المساعي لإطلاق القائمة المشتركة، تبقى من وراء الكواليس غير مرئيّة بطبيعة الحال، وهو ما يحتاج بحثاً منهجياً مستقيماً يستقصي انخراط النساء السياسيّ الفعليّ. وهو ما سيوفّر -على ما أتوقّع- صورةً تُظهر الهوّة بين مشاركتهنّ وتمثيلهنّ واسعة.

خاتمة - القوّة الكامنة في القائمة المشتركة

حيال الصورة غير المرّضية التي توفّرها المقاربة الجندريّة للقائمة المشتركة، يمكن -على نحوٍ مناقض ظاهرٍ- توحّي تفعيل القوّة الكامنة فيها. إنّها القوّة الكامنة لإحداث تغيير سياسيّ اجتماعيّ كيّ أو جزئيّ ممكن في حالة الأزمات ودخول عنصر جديد إلى الساحة، علماً بأنّ الحالة ذاتها قد تسوّغ استدامة الوضع القائم أيضاً أو تراجعها. فتفانم السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة، وانسداد الأفق السياسيّ للصراع العربيّ/الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وتردّي علاقة الأكريّة اليهوديّة والدولة بمواطنيها الفلسطينيّين، والفقْر، والبطالّة، والعنف المجتمعيّ، وفقدان البوصلة بين الجماهير العربيّة، كلّ هذه تعبّر عن أزمة واضحة سياسياً واجتماعياً. إنّ سياق الأزمة بأبعادها المختلفة أفضت إلى اصطاف الأحزاب والحركات السياسيّة الرئيسيّة لتكوّن القائمة المشتركة. في ما وراء اصطافها، وبعد أن اجتازت امتحان الانتخابات، سياقُ الأزمة نفسه يمكّنها أن تُطبّق على الفرصة التاريخيّة التي منحتها إيّاها جماهيرها عبر تحمّل المسؤولية والدور بكلّ أبعادهما، وضمن تفعيل كلّ الجهات ذات الصلة، الجماعيّة والفرديّة، ضمن تعاون وتضافر جهود مع الهيئات التمثيليّة الأخرى - وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا (مع النظر في إعادة تنظيمها).

إنّ الاجتماعيّ والنسويّ يقعان في صلب المسؤولية والدور هنا. ينبغي الانطلاق من مقاربات سياسيّة للاجتماعيّ عمومًا، والنسويّ خصوصًا. وإن غابت هذه المقاربات السياسيّة في وعي بعض الأطراف، فإنّ تسييس الاجتماعيّ والنسويّ مهمّة لا حياذ عنها، وليترجم هذا -في ما يترجم- إلى تمثيل ومشاركة أكبر للنساء في السياسة ومواقع القرار، وإلى معالجة للقضايا الاجتماعيّة الملحة وفتح الحوار فيها، باعتبار هذا جزءاً من عمليّة نهضويّة داخلية.

من شأن تبني ذلك أن يجعل القائمة المشتركة ترتقي من قائمة انتخابيّة إلى قائمة سياسيّة توافقيّة، بكلّ ما للتصنيف من معنى، مع حفظ الاختلافات الأيديولوجيّة والنقاش السياسيّ الداخليّ. وذلك أمر يستلزم العديد من المبادرات، وجهوداً لا تكلّ، وطواقم عمل، وبحثاً دائماً عن آفاق... وبالتوازي، يستلزم الانتفاض من وعلى آفات السياسة المقيتة من احتراب ووجاهة وشخصنة. وفي كلّ ذلك تجسيد لمعنى القيادة عامّة، وفي الأزمات خاصّة، وإحداث تغيير مجتمعيّ سياسيّ تحديداً.

* الدكتور غريد يحيى - يونس هي باحثة في علم الاجتماع ودراسات الجندر، ومحاضرة في جامعة تل أبيب.

⁹ أوضّح هذه التجليات التصريح الشهير الذي تفوّه به رئيس الحكومة، نتباهو، يوم الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة؛ حيث حدّر من تهافت العرب على صناديق الاقتراع، حاناً المصوّتين اليهود على الإدلاء بأصواتهم.

لجنة الوفاق الوطني ودورها في إقامة القائمة المشتركة - شهادة شخصية

مصطفى كبها *

فور الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيليّة في مطلع كانون الأوّل عام 2014، بدأ الحديث عن كيفية مجابهة الأحزاب والحركات السياسيّة الفاعلة في المجتمع العربيّ في إسرائيل لهذا الحدث، خاصّةً بعد سنّ قانون رفع نسبة الحسم في الكنيست وصعوبة تجاوز الأحزاب والقوائم العربيّة القائمة في حينه، هذه النسبة التي كان الهدف من بعد رفعها إلى 3.15%، كما يبدو، الحدّ من التمثيل العربيّ في البرلمان الإسرائيليّ.

وقد طُرحت الأسئلة التي كانت تُطرح دائماً على منابر الرأي العامّ حول إمكانية توحيد القوائم العربيّة، وعمّا إذا كانت المساعي ستنتج هذه المرّة لتوحيد القوائم كافّة في قائمة واحدة، أم ستفشل المساعي كما فشلت في مرّات سابقة ولم يُعلن آنذاك عن الأسباب الحقيقيّة لذلك وعن هويّة المسؤول أو المسؤولين عن الإخفاق.

وفي خضم هذا الجدل، طُرحت إمكانيّات عدّة لكيفيّة الوحدة المرجوة وشكلها، وقد تراوحت الاقتراحات بين إمكانيّة إقامة قائمة واحدة وإقامة قائمتين، كان من المفروض أن تجمعا في إطاريهما جميع التيارات والحركات والأحزاب السياسيّة الفاعلة والتي تشارك -في المعتاد- في انتخابات الكنيست.

في ظلّ هذا الجدل وتعاطف أقوال المشكّكين في إمكانيّة نجاح تحقيق الوحدة، اجتمعت لجنة الوفاق الوطنيّ في بيت الأستاذ ماجد عبد الجبّار صعبانة في قرية كفر قرع، يوم السبت السادس من كانون الأوّل عام 2014، وأعلنت عن الشروع في مساعيها لحثّ الأحزاب والحركات السياسيّة الفاعلة على تجاوز الحواجز والموانع التي حالت حتّى الآن دون تشكيل القائمة المشتركة. وقد حضر الاجتماع التأسيسيّ الأوّل كلّ من: الأستاذ ماجد صعبانة؛ الأديب محمّد علي طه؛ البروفيسور مصطفى كبها؛ القاضي أحمد ناطور؛ الأستاذ إلياس جبّور؛ السيّد محمّد زيدان؛ السيّد سعيد راوي. وقد اتّفق على أن يكون مركز اللجنة الأديب محمّد علي طه، في حين يكون البروفيسور مصطفى كبها ناطقاً باسمها. كذلك اتّفق الأطراف على السعي لضمّ أعضاء آخرين للجنة، وهم الشيخ محمّد رمّال من يركا، والسيّد مازن غنايم رئيس بلدية سخنين بصفته رئيساً للجنة القطريّة للسلطات المحليّة العربيّة، وكذلك ضمّ نساء إلى اللجنة (جرى لاحقاً ضمّ المهندسة بثينة ضبيط). عُقد الاجتماع الثاني في قرية كابول، في بيت الأديب محمّد علي طه.

وقد اتّفق على أن تعمل اللجنة منذ البداية على تنفيذ خيار القائمة الواحدة دون غيره، وذلك بعد أن نوقش البديلان مناقشة مفصّلة. وقد كان العامل الأساسيّ الذي رجّح كفة بديل القائمة الواحدة هو تجنب مجتمعنا العربيّ الفلسطينيّ في الداخل احتمال استثناء ظاهرة الفتويّة بشتّى أشكالها، الظاهرة التي كان من شأنها تفتيت بنية المجتمع وقيادته وتوسيع رقعة آفة العنف الفتويّ التي كان من المتوقع أن تطلّ برأسها مستغلّة وجود أكثر من قائمة، وأن توظف فتنة الفتويّة ولا سيّما الطائفية، وبخاصّة أنّ هذا المجتمع كان قد مرّ آنذاك بجرحين مؤلّمين في هذا النسيج

ما جرى في خضمّ حملة الانتخابات البلدية في الناصرة ومظاهر الفئويّة البغيضة التي رافقتها، وما جرى في قرية أبو سنان من مصادمات مؤسفة على خلفيّة طائفية طالّت المدارس والجهاز التعليمي المشترك في القرية).

وقد جاء في مجمل البيان الأوّل، الذي أصدرته لجنة الوفاق بعد اجتماعها في كابول، ما يلي:

"تؤكّد لجنة الوفاق الوطني أنّ مطلب الساعة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل هو خوض هذه الانتخابات في قائمة واحدة تشمل جميع الأحزاب الفاعلة على الساحة العربيّة، وذلك في سبيل التصدي لليمين وللقوانين العنصريّة، وكي نحافظ على كينونتنا ووجودنا ونحقّق مكاسب لمصلحة جماهيرنا. وبناء عليه، فإننا نرى أنّ واجبنا الوطني والأخلاقي يفرض علينا أن نوجّه نداءً صادقاً لتحقيق هذا المطلب السامي والوطني المخلص. إنّ لجنة الوفاق الوطني وبنات وأبناء شعبنا على ثقة بأنّ هذه القائمة الموحّدة ستكون عاملاً فعّالاً ومنشّطاً ومساعداً على رفع نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة، ممّا سيؤدّي إلى زيادة التمثيل العربيّ في البرلمان وتحويلنا إلى كتلة مؤثّرة يصعب تجاهلها، وقوة فعّالة لتحقيق المساواة والسلام العادل. إنّ هدف شعبنا في الجليل والمثلث والكرمل والساحل والنقب والمدن المختلطة في هذه الأيام هو إقامة قائمة واحدة تجمع كافّة الأحزاب والتنظيمات الفاعلة على الساحة العربيّة، وزيادة نسبة المصوّتين العرب بشكل بارز بغرض زيادة تمثيلنا في البرلمان".¹

وفي يوم السبت الموافق العشرين من كانون الأوّل عام 2014، اجتمعت لجنة الوفاق الوطني، وعلى مدار يوم كامل، مع جميع ممثلي الأحزاب التي كان لها تمثيل بشكل أو بآخر في دورة الكنيست المنتهية مدتها. وكانت الأحزاب قد شكّلت وفود مفاوضات لهذا الغرض، علماً بأنّ الاجتماعات كانت قد عُقدت في مقرّ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في الناصرة. وفي نهاية سلسلة الاجتماعات، أصدرت لجنة الوفاق بياناً جاء فيه:

"اجتمعت لجنة الوفاق الوطني اليوم السبت الموافق 20.12.2014، في مقرّ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في مدينة الناصرة، مع ممثلي الأحزاب الفاعلة على الساحة العربيّة وبحثت معها المواضيع التالية : 1. تشكيل قائمة عربيّة واحدة موحّدة وممثّلة لكافة القوى. 2. زيادة نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة في الشارع العربيّ. 3. صياغة أجواء انتخابيّة سليمة ومريحة. وتعبّر بهذا لجنة الوفاق الوطني عن ارتياحها لما وجدته لدى جميع الأحزاب من رغبة صادقة لتحقيق ذلك، ومن تجاوزها في سبيل العمل الجادّ لتحقيق هذا المطلب الجماهيري والشعبيّ. كما وترى اللجنة أنّ هذا التجاوب من الأحزاب لهذه المطالب الجماهيريّة هو تعبير صادق عن مسؤوليّتها الوطنيّة والاجتماعيّة، وعن إدراكها لخطورة الأوضاع التي تمرّ بها بلادنا ومنطقتنا والحملة الشعواء والشرسة على وجودنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه".²

عرضت وفود الأحزاب المختلفة مواقفها ومطالبها بصدد إقامة القائمة المشتركة، وأتّفق معها على أن تعقد اجتماعات في ما بينها ومحاولة الوصول إلى اتّفاق جماعيّ للعمل المشترك، على أن يعودوا إلى لجنة الوفاق كي تبتّ في الأمور المختلف عليها.

وفي هذه الأثناء، دأبت لجنة الوفاق على إطلاع الحركات والهيئات السياسيّة الفاعلة غير الممثّلة في الكنيست على جهودها، واجتمعت في يوم 2014.12.31 في مقرّ الجناح غير البرلمانيّ (الشماليّ) للحركة الإسلاميّة في أمّ الفحم مع

¹ عمّم البيان على وسائل الإعلام المختلفة ونُشر يوم 2014.12.13 في العديد من المواقع الإخباريّة، من بينها موقع بانيت www.panet.com ، وموقع العرب www.alarab.com ، وغيرهما من المواقع...

² المصدر السابق. 20. 12. 2014.

قيادات الحركة لإطلاعها على المستجدات، وفي نهاية الاجتماع أصدرت لجنة الوفاق البيان التالي: "اجتمعت لجنة الوفاق الوطني في مدينة أم الفحم بقيادة الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي). أُستعرضت في الاجتماع الأوضاع الراهنة وقضايا الجماهير العربية، بما في ذلك قضية الانتخابات القادمة، وقضية القائمة العربية المشتركة، ومسألة إعادة بلورة وهيكلية الأقسام التمثيلية العليا للجماهير العربية، وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا. جرى الاجتماع بأجواء إيجابية وأخوية، واستُعرضت فيه القضايا والمسائل كافة بصراحة وشفافية تامة، حيث قامت لجنة الوفاق بإطلاع السادة قادة الحركة الإسلامية على آخر مستجدات قضية القائمة العربية المشتركة، وعلى سعي لجنة الوفاق وأطر جماهيرية وشعبية أخرى لرفع نسبة مشاركة الجماهير العربية في الانتخابات القادمة. وقد أكد الطرفان على حرصهما الشديد في كل ما يتعلق بوحدة الجهود وتنسيقها في سبيل خدمة القضايا العالقة والوقوف في وجه التحديات التي فرضتها المرحلة الراهنة".

في الفترة التي تلتها، جرت الاجتماعات الثنائية والثلاثية بين ممثلي الأحزاب والحركات المختلفة. وفي هذه المرحلة اختارت مركبات القائمة العربية الموحدة أن يتفاوض كل مركب منها على حدة منفصلاً عن سواه. ومع العلم بأن الأمور بدأت منذ الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني عام 2015 تسير في اتجاه حسم الأمر لصالح البديل الأول، خاصة بعد أن حُسم الأمر لصالح هذا البديل في الحركة الإسلامية (الجناح البرلماني - الجنوبي) والتجمع والجبهة، فقد جرت نقاشات حادة حول البديلين المقترحين: القائمة الواحدة أو القائمتين.

بعد أسبوعين من الاجتماعات والمشاورات المكثفة والجدل الساخن بين الأحزاب المختلفة وفي داخلها، وبين لجنة الوفاق والعديد من قادة الأحزاب وممثليهم، اجتمعت لجنة الوفاق مرة أخرى وبصورة رسمية مع وفود الأحزاب في مقر لجنة المتابعة العليا في الثالث عشر من كانون الأول عام 2014. قدّمت جميع الأطراف تصوّراتها وطلباتها بالنسبة لترتيب القائمة وتركيبها. وقد اتُفق على إعطاء الجميع مهلة بضعة أيام لتداول الأمر قبل أن تُشرع لجنة الوفاق في صياغة التفاهات على شكل اتفاقية أساسية يعلن عنها للجماهير العريضة في مؤتمر صحفي.³

في العشرين من كانون الثاني عام 2015، التّأمت لجنة الوفاق في اجتماع دائم في قرية كفر قرع في بيت الأستاذ ماجد صعابنة، واستقبلت ممثلي ووفود الأحزاب المختلفة والذين وصلوا إلى هذه المرحلة وأعلنوا أنهم اتفقوا على تشكيلة القائمة حتّى المقعد الحادي عشر. وقد طلب أعضاء لجنة الوفاق من ممثلي الأحزاب إعطاءهم تفويضاً خطياً وموقّعاً بترتيب القائمة من المقعد الثاني عشر حتّى الثامن عشر. وقد وافقت الوفود كافة باستثناء وفد الحزب العربي الديمقراطي، الذي طالب بمنحه المقعد الثاني عشر على أن يكون التفويض بعد ذلك. رفضت لجنة الوفاق هذا الطلب، وحاولت جاهدةً نتيته عن هذا المطلب، ولكن دونما جدوى .

استمرت اللقاءات المكثفة خلال الأيام الثلاثة التالية، وقد تخلّل المفاوضات مدّ وجزر، وكانت على شفا الوصول إلى طريق مسدود أكثر من مرة، وقد استمرت المفاوضة حتّى اللحظات الأخيرة من يوم الإعلان عن "اتفاق كفر قرع لإقامة القائمة المشتركة"، وذلك في الحادي والعشرين من كانون الثاني (21.1.2015).

لم تكن العملية سهلة بتاتاً، وقد تأتّى لها أن تنجح رغم كل الصعوبات والقسريّات والكثير من التشنّجات. وكان لأعضاء لجنة الوفاق الحصّة الكبيرة والإسهام الفعّال في تذليل كلّ الحواجز؛ وذلك بفعل انتهاج مبدأ المصادقية والاحترام التام لجميع مركبات القائمة وانتهاج آلية السريّة التامة وعدم التسريب أثناء المفاوضات، والأهمّ من ذلك كلّ التعامل

³ للمزيد من التفاصيل، انظر البيان السابع للجنة الوفاق الوطني الذي عمّم على وسائل الإعلام المختلفة.

بمهنية مع مواقف الأطراف وتحليلها وتفكيك ما استعصى من مطبات. إلى هذا ينضاف التجاوز والتسامح والتسامح تجاه كل من اتهم وشكك وقذف وشهر. ولعل ما كتبه أحد الناشطين السياسيين في شبكات التواصل الاجتماعي، حول عمل لجنة الوفاق، خير شهادة على إسهامها الجاد في الوصول إلى هذا الإنجاز التاريخي العظيم، إذ قال:

"ليس مفهوماً ضمناً: عن لجنة الوفاق الوطني! هناك من ازدري لجنة الوفاق الوطني، وهناك من قلل من قيمتها وحجم تأثيرها، وهناك من شكك في أن تتمكن من تحقيق أي إنجاز كان؛ ثم رأينا النتيجة النهائية التي نسفت كل ذلك. كنت حريصاً خلال الأسابيع الماضية على متابعة عمل هذه اللجنة، والتواصل معها أحياناً، ولم أجد إلا أذناً صاغية لأي ملاحظة أو نصيحة، وهو مؤشر هام إلى سلامة النهج. "استعينوا على قضاء حوائجكم بالسّر والكتمان!" هذا الشعار هو الذي رافق عمل لجنة الوفاق السليم والحكيم، والثقة الكبيرة التي منحها لها مختلف الأحزاب مؤثراً إضافياً وقويّاً على سلامة النهج وصدقته. شكر الناس على محاسن أعمالهم واجب وفرض، وإهمال ذلك بخل وخلل؛ لهذا لا بد من شكر أعضاء لجنة الوفاق على كل جهد ووقت بذلوه في سبيل إنجاز القائمة العربية المشتركة، بعيداً عن عوائهم وأعمالهم ومشاريعهم، تطوعاً ومبادرة ذاتية طيبة نبيلة. نحن بحاجة دائماً إلى وجود شخصيات وطنية حكيمة ومسؤولة بيننا، تكون عنصراً إيجابياً وفاعلاً نحو إنجاز أي مشروع وطني كبير. نحن نفخر أيضاً بوجود مثقفين وأكاديميين عضوين بيننا، منهمكين بقضايا شعبهم ووطنهم، غير منعزلين في أبراجهم العاجية، تميز تماماً بينهم وبين أولئك النزقين المثبتين المحبطين المعرقلين للمشاريع الوطنية في سبيل تحقيق مكتسبات آنية أنانية ضيقة... هدفنا الآن الحرص على القائمة العربية المشتركة وتماسكها وتوحيد خطابها، فهذا إنجاز لا يفرط به، ولكم دور في ذلك".

* البروفسور مصطفى كبها هو رئيس معهد دراسات العلاقات بين الأديان في الجامعة المفتوحة، ومؤرخ وباحث في الاعلام وعضو لجنة الوفاق الوطني.

"القائمة الموحدة: جبهة موحدة أم جبهة وطنية"

جمال زحالقة *

منذ العام 1999، جرت محاولات كثيرة لتشكيل قائمة واحدة مشتركة للقوى السياسيّة العربيّة التي تشارك في الانتخابات البرلمانيّة، لكنّها لم تكلّل بالنجاح في انتخابات الكنيست عام 1999 وعام 2003 وعام 2006 وعام 2009 وعام 2013. لم يتحقّق ذلك إلاّ قبيل الانتخابات الأخيرة التي جرت في آذار 2015، إذ شكّلت قائمة مشتركة مكوّنة من الأحزاب الممثّلة برلمانيّاً: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ الحركة الإسلاميّة؛ التجمّع الوطني الديمقراطيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير.

كنت شريكاً فاعلاً في تشكيل القائمة، وكان لي، بعيداً عن التواضع المصطنع، دور محوريّ في إقامتها. من هنا فأنا لا أتعامل معها كما "المتجوّل الكسول في حديقة المعرفة"، وفقاً قول نيتشه، ولا كشاهد متفرّج على ملاسبات تكوينها، بل كطرف فيها وفي هندستها وفي إخراجها إلى النور وفي صياغة عملها في كلّ المحطّات المهمّة.

بدأ الحديث عن تشكيل القائمة المشتركة في أعقاب رفع نسبة الحسم من 2% إلى 3.25%، مما عنى أنّ لا حزب من الأحزاب العربيّة يضمن على نحوٍ مؤكّد اجتيازه نسبة الحسم. وكان واضحاً أنّه لن تكون هناك ثلاث قوائم كما كان في الانتخابات البرلمانيّة الخمس الأخيرة، وأنّ هناك إمكانيّتين لاجتياز نسبة الحسم: قائمة مشتركة واحدة، أو قائمتين.

لقد كان موقفي وموقف حزبي (التجمّع) حازماً وهو قائمة مشتركة واحدة فقط، ورفض تحالفات ثنائيّة وإنّ كانت مغرية. وقمت فور سنّ قانون رفع نسبة الحسم، خلال الدورة البرلمانيّة الصيفيّة عام 2014، باتّصالات هادئة بعيداً عن الأضواء مع محمّد بركة، رئيس قائمة الجبهة آنذاك، والشيخ إبراهيم صرصور، رئيس القائمة الموحّدة في ذلك الحين (التي تشكّلت من الحركة الإسلاميّة ومن الحركة العربيّة للتغيير). للحقيقة والتاريخ، أشهد أنّه لم يرفض أيّ منهما الفكرة، بل كان لهما توجّه إيجابيّ تجاهها. ومع ذلك، شكّك الشيخ إبراهيم صرصور، والحركة الإسلاميّة عموماً، في إمكانيّة إقامتها، وذلك استناداً إلى تجربة الماضي ورفض الجبهة التقليديّة للقائمة المشتركة الواحدة. من جهة أخرى، كان موقف محمّد بركة متحفّظاً لأنّ الأمر لم يكن محسوماً في الجبهة، ولأنّ قوى جدّيّة داخلها لم تكن متحمّسة لقائمة مشتركة، بل فضّلت قائمتين لاعتبارات تتعلّق بهويّة الجبهة وبخشية أن يؤدّي غياب التنافس إلى خفض نسبة التصويت بدلاً من رفعها.

داهمنا الاعلان، أوائل ديسمبر /كانون الأوّل عام 2014، عن انتخابات مبكرة، وفرض علينا جدولاً زمنياً ضاغظاً لحسم الأمور في وقت قصير نسبياً. بناء عليه، جرى تكثيف الاتّصالات على المستويات كافة، وفي موازاة ذلك بدأت فكرة القائمة المشتركة ترسّخ في الشارع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر يوماً بعد يوم كخيار راجح، وصارت تحظى بتأييد

أقوى لدى الجمهور الواسع، الذي دعمها عل نحو جارف، وكذلك لدى القيادات والنخب، التي أيقنت أنها البديل الأفضل انتخابياً وسياسياً وشعبياً.

من الناحية المبدئية، حسمت معظم الأطراف موقفها الداعم لقائمة مشتركة واحدة منذ سنوات طويلة، وبقيت الجبهة طرفاً مركزياً لم يتبنَّ مبدأ القائمة المشتركة الواحدة في كلِّ المعارك الانتخابية السابقة، ولكن هذه المرة اختلف الأمر حيث نوقش الموضوع داخلها بجديّة، إلى أن حُسم بقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بالدعوة إلى "استنفاد عملية تشكيل أوسع قائمة مشتركة"، وتلاه قرار مماثل في كلِّ من مجلسي الحزب والجبهة. وبعد أن حسمت الجبهة موقفها الداعم، أصبح هناك إجماع على المبدأ، وجرى الحديث عن ترتيب مقاعد الأحزاب الأربعة المكوّنة للمشتركة (بعد أن قرّرت الحركة الإسلامية والحركة العربية للتغيير أن تتفاوض كلٌّ منهما على حدة)، حيث جرى ترتيبها بناء على مفتاح الانتخابات السابقة، وتدخلت "لجنة الوفاق" لحلّ الخلاف على ترتيب المقاعد الإضافية الممكنة من الـ12 حتى الـ15، فقد كان ثمة تفاهم واتفاق بين الأحزاب حول بقاء المقاعد الـ11 الأولى على ما كانت عليه في دورة الكنيست المنتهية: 4 للجبهة؛ 3 للإسلامية؛ 3 للتجمّع؛ 1 للتغيير.

ورغم النقاش الحامي الوطيس، خرجت "لجنة الوفاق" بحلّ يستند إلى مبدأ التناوب على المقعد الـ12 بين العربية للتغيير والإسلامية وعلى المقعد الـ13 بين الجبهة والتجمّع. لقد كان واضحاً، بعكس بعض الادّعاءات، أنّه إن اتُّفق مبدئياً على تشكيل القائمة المشتركة، فستقوم حتماً ولن يشكّل ترتيب المقاعد حائلاً دون ذلك. هكذا اتُّفق على مبدأ المشتركة وعلى تركيبتها، وأعقب ذلك اتفاق على آليّة عملها في الانتخابات، وجرى تشكيل الطواقم الانتخابية. ومن اللافت للانتباه أنّ البرنامج الانتخابي للقائمة جاء مفصلاً ولا يقلّ تفصيلاً عن برامج الأحزاب كلّاً على حدة، ممّا يشير إلى أنّه، رغم الخلافات الأيديولوجية العميقة بين الأحزاب، هناك اتفاق واسع على المواقف والرؤى في السياق البرلماني وفي سياق مواجهة نظام التمييز العنصري الإسرائيلي.

بين مفهوم الجبهة الموحدة والجبهة الوطنية

هناك من يتعامل مع مسألة الوحدة ومع القائمة المشتركة كحالة عابرة في مواجهة صعود "اليمن الفاشي"، على نسق الجبهات الموحدة (وأحياناً تسمى الجبهات الشعبية) التي بادرت إليها وأقامتها الأحزاب المناهضة للفاشية في أوروبا وغيرها، وعلى الأخص الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. في المقابل، يرى آخرون -ومن بينهم كاتب هذه السطور- أنّ الدفاع عن الذات وعن الوجود وعن الحق في الحرية والعدالة في مواجهة مشروع كولونياليّ يستلزم بناء "جبهة وطنية"، توحد قوى الشعب في استراتيجية نضال تحرريّ مناهض للصهيونية، والحاجة إلى الوحدة تبقى قائمة ما دام المشروع الكولونياليّ حاضراً، وما دام مشروع التحرر منه ينبض بالحياة.

لا تنبع فكرة "الجبهة الوطنية" من مغريات المكاسب الانتخابية عبر مراكمة قوّة سياسيّة من عناصر عدّة، بل هي نابعة أساساً من تحليل للواقع وطبيعة الصراع، في سياق نضال تحرر وطني من تبعات مشروع استعماريّ، واعتبار ما نعيشه واقعاً استعماريّاً؛ فالصهيونية هي حركة استعمارية تلبس الثوب القومي، وليست "ممثلة البرجوازية الكبيرة" في سياق "لا استعماري"، كما عرّفها البعض. وعلى أساس تعريف الحالة بأنّها استعمارية، لا مجرد حالة "تطرّف يميني"، فإنّ مواجهتها تكون عبر تشكيل "جبهة وطنية" كما كان التحالف بين ماو تسي تونغ وشين كاي شيك في الصين، وكما كان "المؤتمر الوطني الأفريقي". ولعلّ الفرق بين المفهومين هو أنّ "الجبهة الموحدة" هي ضدّ الانحراف عن النظام القائم ومحاولة لإعادة الحكم إلى رشده، في حين أنّ "الجبهة الوطنية" تنطلق من عدم شرعية النظام القائم باعتباره

استعمارياً عنصرياً. قد تكون لدى بعض القوى المكوّنة للتحالف والوحدة قراءةً مغايرةً لمفهوم الوحدة، إلا أن الأمر الحاسم، في هذه الحالة، ليس قراءات الواقع بل الواقع ذاته؛ فهو الذي يفرض مفهوم "الجبهة الوطنيّة" على الوحدة السياسيّة. وفي حين أنّ حزباً كالتجمّع، الذي يعتبر نفسه جزءاً من حركة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ، يميل إلى مفهوم "الجبهة الوطنيّة"، فإنّ قوى ترى نفسها يساراً إسرائيلياً تميل إلى مفهوم "الجبهة الشعبيّة". ومع ذلك، إنّ المقاربات المختلفة لمفهوم الوحدة لا تمنع الوصول، وإنّ من نقاط انطلاق متباينة، إلى المحطّة نفسها، محطّة الوحدة. وهذا ما حصل فعلاً في إقامة المشتركة. وفي محطّة الوصول، للأمر ديناميكيّتها المستقلّة إلى حدّ ما عن نقاط الانطلاق، فمن جاء إلى الوحدة لسببٍ ما قد يبقى فيها لسببٍ مختلف.

لا يدور الصراع الحقيقيّ في بلادنا بين يمين ويسار، بل بين مشروع كولونياليّ صهيونيّ ومناهضيه. في حالة المواطنين في إسرائيل، لا فروق جدّية بين اليمين واليسار. على مدى عقود طويلة، كان اليسار الصهيونيّ مهندساً ومطبّقاً لسياسات التمييز والإقصاء والتهميش ومصادرة الأرض ومحاصرة الوجود، وهو لا يقلّ خطورة عن اليمين. ليست الوحدة مطلوبة وضروريّة من الناحية المبدئيّة فحسب، بل كذلك من الناحية العمليّة، سواء في هذا أكان في الحكم اليمين الصهيونيّ أم توأمه اليسار الصهيونيّ.

لماذا المشتركة؟

شكل تأسيس القائمة المشتركة حالة خاصّة هي "الوحدة في حقبة اللا وحدة". لم تكن إقامتها أمراً مفروغاً منه، ولم تكن ركوباً لموجة أو سباحة مع التيار، إذ تعيش المجتمعات العربيّة، بمن فيها المجتمع الفلسطينيّ، حالة من التشظّي والتشرذم والانقسام والتطاحن، وفي هذا الوقت على وجه التحديد قامت وحدة سياسيّة عندنا في الداخل. لعلّ من أهمّ أسباب الذهاب في خيار القائمة الواحدة المشتركة، لا في خيار القائمتين، الرغبة في حماية مجتمعنا من آفات الانقسام والاستقطاب السياسيّ والفئويّ، وكان هذا الاعتبار حاضراً بقوة في كلّ محطّات النقاش والحوار لتشكيل القائمة.

ومن أهمّ الأسباب التي دفعت بقوة نحو تشكيل القائمة الداعم الشعبيّ الجارف لتشكيل قائمة مشتركة واحدة، والذي تحوّل إلى ضغط شديد كان له أثر كبير على اتخاذ القرار لدى قيادات الأحزاب التي شكّلت القائمة. وقد تجلّى هذا الدعم في كلّ استطلاعات الرأي، التي أجراها "مدى الكرمل" ومؤسسات أخرى، إذ بلغ مستوى الدعم للقائمة نسبة 85%، وهي النسبة الحقيقيّة التي حصلت عليها في الانتخابات من بين المصوّتين العرب. وتجلّى الضغط في توجّهات لم تتوقّف من الناس إلى قيادات الأحزاب والتي تلخّصت بجملة: "إذا لم تتوحّدوا، فلن نصوّت لكم!"

كان لرفع نسبة الحسم أثر كبير في التمهيد لتشكيل القائمة المشتركة؛ إذ كان من الواضح أنّ المستهدف من رفعها هو الأحزاب العربيّة، ولم يخف ليبرمان نواياه، حين صرّح بأنّ القانون الذي مرّره سيُضعف التمثيل العربيّ في الكنيست، وحين قيل له إنّ العرب سيتوحّدون، أجاب بحزم بأنّه "من المستحيل أن يتفق الشيوعيون والإسلاميون". والحقيقة أنّ أثر رفع نسبة الحسم لم يقتصر على مفاعيل الرقم المحدّد، بل وبالأساس في الأجواء الدافعة في اتّجاه الوحدة في إطار الأحزاب وفي صفوف الجمهور الواسع والرأي العامّ، إذ تردّدت مقولة مفادها أنّهم أرادوا إضعافنا عبر رفع نسبة الحسم، وعلينا أن نردّ عليهم بتوحيد صفوفنا والعودة إلى البرلمان بقوة أكبر، وتحويل فعلهم إلى "بوميرانغ" عليهم. وبالفعل، كان هناك تقدير أنّ القائمة المشتركة ستزيد تمثيل الأحزاب العربيّة في الكنيست.

أما من الناحية السياسية المباشرة، فإن وجود حكومة يمين متطرّف وعنصريّ شكّل دافعاً لتوحيد الصفوف لمواجهة المدّ العنصريّ، وللتصدّي لسيل القوانين المعادية للعرب ولحقوقهم. لقد ساد عشية تشكيل القائمة المشتركة اعتقاد بأنّ وزننا السياسيّ يزداد بوحدتنا وبارتفاع عدد نوابنا في الكنيست، وكان هذا الأمر محفزاً لإنجاز الوحدة وتوظيفها في مواجهة العنصرية والعنصريين.

ومن المهمّ كذلك الالتفات إلى أنّه في السنوات الأخيرة أخذ الناس يضيّقون ذرعاً بالمنكافات وبالناقشات الكيديّة بين الأحزاب. الأهمّ من هذا أنّ العلاقات المتوتّرة بين القوى السياسيّة أثّرت سلباً في العمل المشترك وفي أداء مؤسساتنا الوطنيّة. وكانت الانتخابات، بطبيعة الحال، مسرحاً للتناحر ومحوراً للتوتّر ولزيادة التوتّر. خلال الحديث عن تشكيل القائمة المشتركة، طُرحت الفكرة أنّ تشكيلها قد يلطّف الأجواء، ويحسنّ العلاقات بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانيّة، ويمهّد الطريق لوحدة أوسع تشمل قوى لا تشارك في انتخابات الكنيست، كالحركة الإسلاميّة الشماليّة وأبناء البلد ورؤساء السلطات المحليّة - وكلّهم ينضون تحت مظلة لجنة المتابعة، التي هي إطار الوحدة الأوسع والأشمل لكلّ الجماهير العربيّة في البلاد.

تحديات

إنّ مجرد تشكيل القائمة هو في حدّ ذاته إنجاز هامّ وسابقة في تاريخ الجماهير العربيّة في البلاد، إلا أنّه من الطبيعيّ أن يتطوّر مطلب الوحدة إلى مطلب أن تؤدّي الوحدة دورها المرجوّ بزيادة وزننا وأدائنا وإنجازتنا، وإلى الحفاظ على الوحدة وصيانتها وتطويرها. لقد شكّل بناء القائمة المشتركة بدايةً لمرحلة جديدة تفتح آفاقاً جديدة للعمل، وتضع أمامنا تحديات متعدّدة، من بينها:

أولاً: على العكس ممّا قد يظنّ البعض، النقاش السياسيّ والفكريّ يثري الوحدة ولا يضعفها. في إطار الوحدة يمكن فعلاً أن يكون هناك نقاش جيّد بعيداً عن الكيديّة والمنافسة. لقد جرى هنا وهناك نقاش، بيّد أنّه غير كافٍ إطلاقاً ولا يفي بالغرض والمطلوب. وكذلك فما زال هناك تباين في التصريحات والمواقف، وكذلك في الأداء السياسيّ بين أعضاء القائمة المشتركة، بالتالي يجب أن يُفتح الباب لحوار ونقاش معمّقين حول قضايا حارقة وقضايا استراتيجية. هذه مهمّة القائمة المشتركة، لكنّها بالدرجة نفسها مهمّة الأحزاب كلّاً على حدة، ومهمّة مثقفينا ومؤسساتنا الأهليّة والوطنية. تكفي الإشارة هنا إلى بعض المسائل الجديرة بالنقاش: دورنا في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ؛ الموقف من يهوديّة الدولة؛ استراتيجيات النضال وأدواته؛ تطوير القائمة المشتركة؛ قضايا مجتمعيّة؛ السلطات المحليّة؛ الحكم الثقافيّ الذاتيّ؛ القائمة المشتركة ودورها؛ تنظيم الجماهير العربيّة على المستويات كافة...

ثانياً: اعتبار الوحدة الوطنيّة وحدة سياسيّة تستند إلى برامج ومشاريع وأهداف سياسيّة، لا مجرد مناسبة لمراكمة القوة وزيادة الوزن. ينطلق هذا التوجه من تفهّم اعتبارات الأحزاب وحاجتها الطبيعيّة والمفهومة لزيادة قوتها، شريطة ألا يكون ذلك على حساب المصلحة الوطنيّة والوحدة الوطنيّة. وبالتالي هناك ضرورة لتطوير بوصلة سياسيّة جماعيّة، وتطوير المشتركة كشخصيّة سياسيّة لها حيّزها وفضاؤها إلى جانب الأحزاب المكوّنة لها.

ثالثاً: استغلال قوّة المشتركة، بكونها ممثّلة الجمهور العربيّ في السياق البرلمانيّ، وبكونها القوّة الثالثة في الكنيست حجماً، لتحقيق إنجازات في مجالات الحياة اليوميّة التي تهّم المواطن، وهناك مؤشرات أنّه يمكن تحقيق بعض الأمور، وهو ما يقوّي المشتركة ويزيد ثقة الناس بها. التوقّعات لدى الناس كثيرة، ومبالغ فيها أحياناً، وثمة أهميّة للتواصل الدائم مع الناس لاطلاعهم ومشاركتهم في مجريات عمل المشتركة. لقد بدأنا نلمس أنّ الوزارات والمؤسسات المختلفة

تتعامل معنا بجديّة أكثر لأننا موحدون. صحيح أنّ التجاوب مع مطالبنا ليس كما نريد، لكنّه بالتأكيد أفضل بكثير من الماضي حين كنّا أكثر من كتلة برلمانيّة واحدة، عملت كلّ منها على حدة.

رابعاً: من المهمّ استثمار الوحدة وسطوتها لطرح قضايانا على المستوى الدوليّ، وقد لمسنا تغييراً إيجابياً في التعامل معنا، في لقاءاتنا مع سفراء وقنصليات دول أجنبيّة، لأننا وحدنا قوانا ولأنّ المشتركة مطروحة كممثّلة جماعة قوميّة في السياق البرلمانيّ، وليست مجرد كتلة عاديّة في برلمان. إنّ الوزن الذي تعطيه الأطراف الأجنبيّة، عندما تلتقي مهندوبي الجمهور العربيّ في البرلمان وتتحدّث بلسان واحد، أكبر بكثير ممّا تعطيه حين تلتقي بممثّل الحزب الفلانيّ وبالآخر كلّاً على حدة. كذلك أظهر ممثّلو دول مختلفة إعجاباً بنجاح المشتركة في تذليل العقبات أمام تحقيق وحدة بين تيارات سياسيّة مختلفة.

خامساً: ثبت أنّ السلطات المحليّة ومؤسساتنا الأهليّة والوطنيّة والشعبيّة تقيم علاقات وتعمل بالتعاون مع المشتركة على نحوٍ أسهل بكثير من تعاملها مع كلّ حزب على حدة. وهذا كنز كبير للمشركة لتطوير عملها ولجعلها أكثر نجاعة، وقد برز هذا الأمر في قيادة نضال مشترك بين المتابعة واللجنة القطريّة للرؤساء والمشركة. في الإمكان نقد الأداء الجماعيّ لهذه الأجسام الثلاثة، لحجمها وكثرة مراكز القوى فيها، إلا أنّنا استبشرنا به كأول تجربة نضال مشترك بين الأجسام. التحديّ الكبير المائل إزاءنا هو تحويل عمل هيئاتنا ومؤسساتنا الجماعيّ إلى نهج شامل فلا يكون الأمر مسألة مزاجيّة أو عابرة.

سادساً: هل المشتركة هي تحالف برلماني فحسب؟ أم لها دور في العمل خارج السياق البرلماني؟ هناك نقاش جدي ما إذا كان على المشتركة كإطار مشترك ان تخوض انتخابات السلطات المحليّة، وهناك سؤال حول دورها في بناء المؤسسات الأهليّة والوطنيّة وفي العمل الجماهيري وفي التحرك خارج الكنيست أيضاً لمواجهة العنف والجريمة والطائفية والتعصب العائلي وقمع النساء وغير ذلك.

سابعاً: ملقى على عاتق المشتركة ترتيب العلاقات الداخليّة وتنظيم العمل وتنظيم المؤسسات داخلها، ويمكن اعتبار هذا الأمر حاسماً في ما يتعلّق بمستقبل القائمة. لقد خطّت المشتركة خطوات هامّة؛ حيث جرى تقسيم عضويّة اللجان، وأقيمت طواقم العمل، ووُضعت أنظمة وإجراءات للعمل البرلمانيّ.

ختاماً

القائمة المشتركة هي خيار صحيح وضروريّ، ويجب الحفاظ عليها وحمايتها وتطويرها واستثمارها سياسياً ووطنياً لمصلحة شعبنا ولأجل كلّ الأهداف التي قامت من أجلها. بقاء المشتركة ليس مضموناً سلفاً، وهو بحاجة إلى رعاية دائمة حتّى لا نستفيق يوماً فنجد أنفسنا قد فقدناها دوفاً قصداً. وإنّنا على ثقة أنّ الجميع معنيّ باستمرار القائمة المشتركة، ولكن النوايا وحدها لا تكفي. إنّ المحافظة على المشتركة ودفعها إلى الأمام هي ليست مهمّة نوابها وأحزابها فحسب، بل هي مهمّة مثقّفين ومؤسساتنا وجماهيرنا عموماً. علينا ترجمة ذلك بإقامة هيئات مؤازرة للمشركة، يشارك فيها مختصّون وناشطون، وقد قرّرت المشتركة إقامة لجان استشاريّة، وينبغي تنفيذ هذا القرار فوراً. كذلك إنّ متابعة عمل القائمة وتوجيه النقد والنصح إليها يعزّزان مكانتها عملها. ومن المهمّ أيضاً خلق أجواء سياسيّة جماهيريّة تنزع الشريّة تماماً عن أيّ محاولة لتقسيم القائمة إلى قائمتين أو أكثر.

القائمة المشتركة هي إنجاز تاريخي لشعبنا، ورسالة الوحدة التي حملتها أثرت في وجدان كل فلسطيني، والمطلوب التأكيد على هذه الرسالة، فهي مساهمة -ولو بسيطة- في المشروع المضاد للانقسام والتشرذم، والداعم للوحدة والتعاقد.

* الدكتور جمال زحالقة هو نائب عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة.

دور فلسطيني مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني:

قراءة في مواقف المجتمع الفلسطيني

د. امطانس شحادة ود. عميد صعبانة *

في موازاة محاولات إسرائيل فرض سياسات الأمر الواقع في المناطق المحتلة عام 1967، وشبه إجماع بين الأحزاب الإسرائيلية الأساسية يرفض إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة ويرى أنّ حلّ الدولتين غير واقعيّ ومن شأنه تهديد مستقبل دولة إسرائيل، وكذلك في ظلّ تزايد الممارسات القانونية والسياسية العنصرية تجاه الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، نرى تطوراً جدياً في الوعي السياسي لدى الفلسطينيين في إسرائيل؛ إذ يزداد الوعي بوجود عداء بين دولة إسرائيل والمواطنين العرب، وتلاشي وهم تحقيق المساواة أو تغيير طابع الدولة إلى دولة مواطنين يتوافق بيوادر عودة الخطاب إلى أصول الصراع الصهيوني-الفلسطيني والتعامل مع المشروع الصهيونيّ كمشروع استعماريّ استيطانيّ. قد يؤدي هذا الوعي إلى نموّ خطاب سياسيّ لدى الفلسطينيين في إسرائيل ملخّصه أنّ ترتيب مكانتهم ومستقبلهم السياسيّ هو جزء من بنود حلّ القضية الفلسطينية (النزاع الإسرائيلي الفلسطيني)، وليس على هامش التسوية، وأنهم لا يشكّلون مسألة إسرائيلية داخلية فقط. هذا التحوّل قد يؤهل الفلسطينيين في إسرائيل نحو القيام بدور فعّال في الحركة الوطنية الفلسطينية في المستقبل القريب. على أنّ أيّ دور مستقبلي لا يتعلّق بقرار الفلسطينيين في إسرائيل وحدهم، وينبغي أن يكون مشتركاً لفئات الشعب الفلسطيني ومركّبات الحركة الوطنية الفلسطينية كافة.

يقوم هذا المقال، بغية دراسة التحوّلات في الوعي السياسيّ لدى الفلسطينيين في إسرائيل، ومكانتهم ودورهم في المشروع الوطني الفلسطيني، يقوم بعرض وتحليل أوّل نتائج استطلاع رأي عامّ تناوّل مواقف المجتمع الفلسطيني على شقّي الخطّ الأخضر تجاه دور فلسطيني الداخل في المشروع الوطني الفلسطيني ومكانتهم داخله. بادر إلى الاستطلاع وأشرف عليه، بما في ذلك تحديد المواضيع وصياغة الأسئلة، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل. نُفّذ استطلاع مناطق الـ 67 بواسطة مقابلات شخصية لعيّنة تمثيلية بلغ عدد أفرادها 1,200 مستطلّع تزيد أعمارهم عن 18 سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة الواقعة بين الـ 19 والـ 23 من آب عام 2015، أجراها مركز القدس للإعلام والاتّصال. بينما نُفّذ استطلاع مناطق الـ 48 بواسطة مقابلات هاتفية أجراها معهد "ستات نت" مع عيّنة تمثيلية للمجتمع الفلسطيني في الداخل عدد أفرادها 588 مستطلّعاً في شهر أيلول عام 2015. تضمّن الاستطلاع أسئلة مشتركة تناولت مكانة ودور فلسطيني الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني، بينما تضمّن استطلاع الـ 48 عدداً إضافياً من الأسئلة تناولت مواقف المجتمع الفلسطيني تجاه دولة إسرائيل.¹

النتائج: توافّق في الوعي السياسي وتباين في الأدوات

¹ عرضت نتائج الاستطلاع في مؤتمر نظّمته مؤسّسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل بعنوان "دور الفلسطينيين في مناطق الـ 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني" عقد في 7-9 من تشرين الثاني عام 2015 في جامعة بير زيت والناصرة.

سأل الاستطلاع بداية عن الدور الحالي للفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني، فوجد أن قسمًا صغيرًا من المستطلّعين يعتقد أن هناك دورًا كبيرًا (11% في مناطق الـ 48؛ 14% في مناطق الـ 67)، وأن قرابة ثلث المستطلّعين في المنطقتين يعتقدون أن الدور مقبول، وقسمًا أكبر يعتقد أنه غير كافٍ (36% في الـ 48؛ 23% في الـ 67). بينما يرى قسم صغير أنهم لا يمارسون أي دور (انظروا الجدول 1). في موازاة هذا، يتضح (من السؤال التالي) أن غالبية المستطلّعين تعتقد أن هناك حاجة إلى زيادة دور الفلسطينيين في الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني.

الجدول 1: ما هو تقديرك للدور الحالي الذي يقوم به فلسطينيو مناطق الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني؟ (النسبة المئوية)

الإجابات	مناطق الـ 48	مناطق الـ 67
دور كبير	11	14
مقبول	29	35
غير كافٍ	36	23
لا دور لهم	19	13
لا أعرف / لا إجابة	5	15
المجموع	100	100

أما بالنسبة لدور الفلسطينيين في المستقبل، فقد وجدنا أن 55% من المستطلّعين في كلتا المنطقتين يعتقدون أنه من المفروض أن يكون للفلسطينيين في مناطق الـ 48 دور أكبر في المشروع الوطني الفلسطيني (انظروا الجدول 2)؛ بينما قال ربع المستطلّعين أن المطلوب هو الحفاظ على دورهم الحالي، ونسبة صغيرة جدًا ترى أن المطلوب هو تقليص دورهم. بالإمكان القول إن هذا الموقف يعكس رغبة في إشراك الفلسطينيين في الداخل في المشروع الوطني الفلسطيني من قبل فئات المجتمع الفلسطيني كافة. هذه المواقف قائمة على الرغم من غياب أي عمل سياسي حزبي مشترك منظم بين شقي الخط الأخضر وغياب برنامج سياسي مشترك واضح وقوي يطرح هذه الحلول.

الجدول 2: بالنسبة إلى مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، ما هو تقديرك للدور المطلوب من الفلسطينيين في مناطق الـ 48 في هذا المشروع؟ (بالنسبة المئوية)

الإجابات	مناطق الـ 48	مناطق الـ 67
مطلوب دور أكبر من دورهم الحالي	56	55
مطلوب الحفاظ على دورهم الحالي	24	26
مطلوب دور أقل نسبيًا	3	2

4	10	ليس مطلوبًا منهم دَورٌ يُذكر
13	7	لا أعرف / لا إجابة
100	100	المجموع

تعزيرًا لنتائج الأسئلة السابقة، نجد أنّ غالبية كبيرة من المستطلعين في مناطق الـ 67 ومناطق الـ 48 ترى أنّ حلّ القضية الفلسطينية هو شأن جميع الفلسطينيين، أي الفلسطينيين الذين في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، واللاجئين بمن في ذلك الفلسطينيين في مناطق الـ 48 أيضًا، وأنّ دور الفلسطينيين في مناطق الـ 48 لا يقتصر على الدعم والتأييد دون أخذ دور فاعل، كما يتّضح من السؤال التالي (انظروا الجدول 3).

الجدول 3: سأطرح عليك مقولتين بخصوص دور الفلسطينيين في مناطق الـ 48 في ما يتعلّق بحلّ القضية الفلسطينية: الأولى هي أنّ حلّ القضية الفلسطينية هو في الأساس شأن الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة واللاجئين، وأنّ دور الفلسطينيين في مناطق الـ 48 يقتصر على الدعم والتأييد دون أخذ دور فاعل؛ والثانية هي أنّ حلّ القضية الفلسطينية هو شأن جميع الفلسطينيين أي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، واللاجئين بمن في ذلك الفلسطينيين في مناطق الـ 48 أيضًا. أيًا من المقولتين تؤيد أكثر؟ (بالنسبة المئوية)

الإجابات	مناطق الـ 48	مناطق الـ 67
المقولة الأولى	27	16
المقولة الثانية	67	76
لا أعرف / لا إجابة	6	9
المجموع	100	100

بالإضافة إلى الموقف الداعم لمقولة أنّ حلّ القضية الفلسطينية هو شأن جميع الفلسطينيين أي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقطاع غزة، واللاجئين بمن في ذلك الفلسطينيين في مناطق الـ 48 أيضًا، نجد أنّ غالبية المستطلعين من مناطق الـ 67 ترى أنّ هناك حاجة ملحة أن يكون للفلسطينيين في مناطق الـ 48 تمثيل جديّ في المؤسسات السياسيّة الوطنيّة الفلسطينية، بينما يرى ربع المستطلعين من مناطق الـ 48 حاجة ملحة في ذلك ونسبة 15% ترى حاجة غير ملحة في ذلك، ويرى 51% منهم أنّه لا حاجة إلى هذا (انظروا الجدول 4). معنى هذا أنّ الفلسطينيين في مناطق الـ 48 منقسمون حول هذه القضية، على العكس من الفلسطينيين في مناطق الـ 67، وأنّ هناك اختلافًا بين مواقف الفلسطينيين في مناطق الـ 67 ومناطق الـ 48. غالبية الفلسطينيين في إسرائيل ترى حاجة إلى دور أكبر في المشروع الوطني الفلسطيني، لكنها لم تحسم موضوع الأدوات للقيام بهذا الدور، إذ لا نجد، على سبيل المثال، أغلبية ترى أنّ هذا الدور قد يكون عن طريق المؤسسات الوطنيّة الفلسطينية، وقد يعبر هذا الموقف عن عدم وضوح للمشروع الوطني ووظائف المؤسسات الوطنيّة، أو عن مخاوف من ردّة الفعل الإسرائيليّة.

الجدول 4: هل ترى حاجة إلى أن يكون للفلسطينيين في مناطق الـ 48 تمثيل جدي في المؤسسات السياسية الوطنية الفلسطينية؟ (بالنسبة المئوية)

الإجابات	مناطق الـ 48	مناطق الـ 67
أرى حاجة ملحة	26	56
أرى حاجة غير ملحة	15	17
لا أرى أي حاجة	51	13
لا أعرف/لا إجابة	8	14
المجموع	100	100

عدم وضوح أدوات العمل أو كيفية إشراك الفلسطينيين من مناطق الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني تتضح أيضاً بواسطة الإجابات عن السؤال: "في أي إطار سياسي يجب أن يتركز دور فلسطينيين مناطق الـ 48 أكثر؛ في إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية (الكنيست - على سبيل المثال)، أم في إطار المؤسسة الرسمية الفلسطينية (على سبيل المثال: المجلس الوطني الفلسطيني)، أم في إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية؟" إذ نجد أن الخيارات أوضح لدى المستطلعين في مناطق الـ 67، فقد أجاب 50% منهم أنه يجب العمل في إطار المؤسسة الرسمية الفلسطينية (على سبيل المثال: المجلس الوطني الفلسطيني)، و34% في إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية - على سبيل المثال: الكنيست - (انظروا الجدول 5). بينما لدى المستطلعين في مناطق الـ 48، لا نجد موقفاً واضحاً يختار أحد البدائل؛ فقد اختار 32% من المستطلعين العمل في إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، و6% اختاروا العمل في إطار المؤسسة الرسمية الفلسطينية، واختار 49% الإجابتين معاً، أي إن الفلسطينيين في مناطق الـ 48 لا يرون الكنيست لوحده الإطار المناسب للعمل من خلاله في المشروع الوطني الفلسطيني، ولا المؤسسات الفلسطينية وحدها، بل بالدمج بينهما.

الجدول 5: بالنسبة للمشروع الوطني الفلسطيني، باعتقادك، في أي إطار سياسي يجب أن يتركز دور فلسطينيين مناطق الـ 48 أكثر؛ في إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية (على سبيل المثال: الكنيست)، أم في إطار المؤسسة الرسمية الفلسطينية (على سبيل المثال: المجلس الوطني الفلسطيني)؟ (بالنسبة المئوية)

الإجابات	مناطق الـ 48	مناطق الـ 67
في إطار المؤسسة الرسمية الإسرائيلية (على سبيل المثال: الكنيست)	32	34
في إطار المؤسسة الرسمية الفلسطينية (على سبيل المثال: المجلس الوطني الفلسطيني)	6	51
الإجابتان السابقتان معاً	49	--
غير ذلك (إجابة أخرى)	2	--

15	11	لا أعرف / لا إجابة
100	100	المجموع

تشير هذه النتائج أنّ هناك موقفاً واضحاً إلى حدّ ما بشأن الحاجة إلى إشراك الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني، وبشأن أن يأخذوا دوراً فعّالاً في المشروع الوطني، وأن يسهموا في حلّ القضية الفلسطينية، إلا أنّ هناك عدم وضوح أو عدم اتّفاق بصدد الأدوات.

في هذا الواقع، نجد أنّ غالبية المستطلّعين في مناطق الـ 48 (60%) اختاروا حلّ الدولتين مقابل 44% في مناطق الـ 67، بينما حظي خيار حلّ الدولة الواحدة على دعم 28% من المستطلّعين في مناطق الـ 48، و 21% في مناطق الـ 67 (الجدول 6). بيّد أنّ هذا التباين منطقيّ في ظلّ غياب مشروع سياسي واضح وممأسس لحلّ الدولة الواحدة لدى التيارات السياسيّة الأساسيّة في مناطق الـ 48 التي تطالب منذ احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة عام 1967، وما زالت، بإقامة دولة فلسطينيّة إلى جانب دولة إسرائيل، كما أنّ هذا هو مطلب منظمة التحرير الفلسطينيّة منذ ثمانينيّات القرن المنصرم، أيّ أنّه المطلب المهيم على المشهد الفلسطينيّ.

الجدول 6: البعض يعتقد أنّ صيغة الدولتين هي الحلّ المفضّل للنزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، بينما يعتقد البعض الآخر أنّ فلسطين التاريخيّة لا يمكن تقسيمها إلى دولتين، وبالتالي فإنّ الحلّ المفضل هو دولة واحدة ثنائيّة القوميّة في كلّ فلسطين يتمتّع فيها الفلسطينيون والإسرائيليون بتمثيل متساوٍ وحقوق متساوية. أيّاً من هذين الحلين تفضّل؟ (بالنسبة المئويّة).

مناطق الـ 67	مناطق الـ 48	الإجابات
44	60	أفضّل حلّ الدولتين: فلسطينيّة وإسرائيليّة
21	28	أفضّل حلّ الدولة الواحدة ثنائيّة القوميّة في كلّ فلسطين
1	1	أفضّل حلّاً آخر
14	3	ليس هنالك حلّ
17	--	دولة فلسطينيّة*
1	--	دولة إسلاميّة*
0	4	لا أعرف
0	3	لا إجابة
100	100	المجموع

* هذه الإجابات لم تكن من ضمن الخيارات المعطاه للمستطلّعين من مناطق الـ 67.

على الرغم من أن غالبية المستطلعين من مناطق الـ 48 ما زالت تدعم حلّ الدولتين، ولا تعتقد أن هناك حاجة إلى العمل من خلال المؤسسات الوطنية الفلسطينية، نجد أن أكثر من نصف المستطلعين (53%) في مناطق الـ 48 يعتقدون أن هناك مستقبلاً سياسياً مشتركاً بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية. يعني هذا أن الخيارات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل لم تُحسم بعد (الجدول 7).

الجدول 7: هل تعتقد أن هناك مستقبلاً سياسياً مشتركاً بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ (بالنسبة المئوية)

مناطق الـ 48	
53	1. نعم
47	2. لا
100	المجموع

خاتمة

استناداً إلى نتائج الاستطلاع، يمكن القول إن هناك تقارباً في مواقف المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ 67 ومناطق الـ 48 المتعلقة بأهميّة دور الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني الفلسطيني، وبأهميّة زيادة هذا الدور وتعزيزه. الاختلاف يكمن في الأدوات. عدم وضوح وظائف وأدوار الفلسطينيين في مناطق الـ 48 في المشروع الوطني الفلسطيني والأدوات لترجمة هذا الدور لا يعود إلى رضى الفلسطينيين في مناطق الـ 48 عن مكانتهم المدنية والقانونية في دولة إسرائيل، ولا ينم عن اعتقادهم بأن مصيرهم السياسي منفصل عن مصير سائر الشعب الفلسطيني، ولا بسبب اقتناعهم بأن إسرائيل هي دولة ديمقراطية، ولا بسبب اعتبار القضايا اليومية المعيشية أكثر أهميّة من القضية القومية، ولا لكون إسرائيل توفر لهم الحقوق وتعمل لمصلحتهم، على نحو ما توضّحه نتائج الأسئلة الخاصة بمناطق الـ 48 (والتي لم تُعرض نتائجها في هذا التقرير).

من العوامل الأساسية التي قد تفسّر عدم الوضوح هذا ما يتعلّق بعدم طرح أيّ حزب عربيّ في إسرائيل دور فلسطينيي الـ 48 في المشروع الوطني كبرنامج سياسيّ مبلور ومتكامل. ففي الوضع الحاليّ، هناك ثلاثة تيارات سياسية مركزية تعمل لدى المجتمع الفلسطيني في الداخل تختلف في تصوّراتها لدور ووظائف الفلسطينيين في إسرائيل في المشروع الوطني وفي طرحها لكيفية تغيير مكانة الفلسطينيين في إسرائيل:

- التيار الشيوعيّ الإسرائيليّ ما زال ملتزماً بالفكر الشيوعيّ، ويرمي إلى إقامة نظام اشتراكيّ، ويطالب بتغيير السياسات تجاه الفلسطينيين في الداخل وإنهاء التمييز العنصريّ وإنهاء الاحتلال. يرى هذا التيار أن إنهاء الاحتلال في مناطق الـ 67 هو الخطوة الأساس وجوهر الصراع. إنهاء الاحتلال بمقدوره أن يحوّل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية.

- التيار الإسلاميّ يتبنّى إستراتيجية دولة الخلافة، ولا يطرح برنامجاً سياسياً واضح المعالم خاصاً بحالة الفلسطينيين في إسرائيل، ويكتفي بتنظيم المجتمع على أساس دينيّ.

- التيار القومي يطرح مشروعاً سياسياً يتعامل مع خصوصية الفلسطينيين في إسرائيل، ويطرح، لغاية الآن، إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل كدولة المواطنين، والاعتراف بالحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل. من طرح التيار القومي يمكن الاستنتاج أن تغيير طبيعة إسرائيل وتفكيك الحالة الاستعمارية هو شرط ضروري لإنهاء الاحتلال وتغيير مكانة الفلسطينيين في الداخل. إنهاء الاحتلال وحده هو شرط غير كافٍ.

نتائج استطلاع الرأي العام تكشف النقاب عن أنه في الإمكان تطوير الطرح السياسي الذي يرى في تفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني خطوة ضرورية لإنهاء الاحتلال وتغيير مكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل. على أن تفكيك هذه المنظومة يتطلب وضع مشروع فلسطيني مشترك يتفق على الأهداف الوطنية الجامعة وعلى الثوابت الفلسطينية، ويأخذ بعين الاعتبار أدوات العمل المتاحة لكل فئة من فئات الشعب الفلسطيني. الهدف مشترك، والاختلاف هو في الأدوات.

* د. امطانس شحادة، مدير البرامج البحثية في مدى الكرمل.

د. عميد صعبانة، زميل بحث ومسؤول وحدة استطلاعات الرأي العام في مدى الكرمل.

اللحظة الرومانسيّة في المشروع الوطني الفلسطينيّ

مهند مصطفى *

أشارت الكثير من الأبحاث إلى هامشيّة الفلسطينيين في الداخل في خطاب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وخاصّة في مرحلة ما بعد النكبة الفلسطينيّة، حيث تبلورت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والمشروع الوطني الفلسطينيّ وحتىّ الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة دون مشاركة وتأثير كبيرين للفلسطينيين في إسرائيل. وظهرت قطيعة في التصورات السياسيّة والأدوات النضاليّة، وحتىّ في مفهوم الهويّة الوطنيّة، بين الفلسطينيين في إسرائيل وسائر فئات الشعب الفلسطينيّ. بينما شهدت فترة ما بعد أوسلو وعياً أكبر في صفوف التيارات السياسيّة-الأيدولوجيّة لأهميّة دورها في المشروع الوطنيّ كردّ فعل على تهميشها في المفاوضات، وتهميش قضاياها التي هي جزء من القضية الفلسطينيّة، كما أنتجت فترة ما بعد أوسلو خطاب الدولة اليهوديّة، كخطاب سياسيّ نضاليّ يتجاوز الكتابات الأكاديميّة النظرية حول النظم السياسيّة، إلى خطاب يضع جوهر الدولة كمتغيّر مركزيّ في تحديد مكانة فلسطينيّ الداخل القوميّة والمدنيّة. إذًا، أنتجت فترة ما بعد أوسلو مسارين يبدوان متناقضين للوهلة الأولى، إلا أنّهما متكاملان في جوهرهما: ازدياد أهميّة تعزيز دور الفلسطينيين في الداخل في المشروع الوطني الفلسطينيّ من جهة، وتعزيز خطاب المواطنة والقوّة الكامنة فيها من جهة ثانية.

شهد العقد الأخير تحوّلين سياسيين ساهما في دفع النقاش حول مكانة فلسطينيّ الـ 48 ودورهم في المشروع الوطني الفلسطينيّ؛ الأوّل يتمثّل في تآكل المشروع الوطني الفلسطينيّ وغياب الإجماع حوله، بالتزامن مع وضوح المشروع الإسرائيليّ الصهيونيّ الكولونياليّ في فلسطين التاريخيّة، ويتمثّل هذا الأخير في ثلاثة أمور: أوّلها حضور مكثّف ليهوديّة الدولة، بما يتجاوز طابعها القوميّ الإثنيّ إلى طابع قوميّ دينيّ، في تعاملها مع ذاتها ومع فلسطينيّ الـ 48، ثانيها تعزيز السيطرة الكولونياليّة في مناطق الـ 67، وإفشال منهجيّ لحلّ الدولة الفلسطينيّة، وثالثها الحفاظ على تقسيم وانقسام الشعب الفلسطينيّ. نقول ذلك دون أن نغفل عن المسؤوليّة الوطنيّة الفلسطينيّة عن هذا الانقسام والتقسيم.

التحوّل الثاني هو مفارقة أعتبرها تاريخيّة، لكنّها محفوفة بالمخاطر، بسبب طابعها الدوغمائيّ الإطلاقيّ، لا بسبب أساسها الفكريّ السياسيّ والوطنيّ، وتتمثّل أو تتمظهر في انتقال الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، في تعاملها مع فلسطينيّ الـ 48 من التهميش حدّ الإقصاء إلى الرومانسيّة، أي اعتبار مركز المشروع الوطنيّ كامناً في تجربة فلسطينيّ الـ 48. وكلاهما يشكّلان قصوراً في الحركة الوطنيّة، فتهميش فلسطينيّ الـ 48 الذي وصل ذروته في اتفاق أوسلو، اعتبّر قصوراً في فهم دور فلسطينيّ الـ 48 ومكانتهم كجزء من الشعب الفلسطينيّ والقضية الفلسطينيّة، بينما تُعبّر النظرة الرومانسيّة (أو الرّمّسة هذه) عن مأزق هذه الحركة في ظلّ الانقسام الداخليّ، وتبعثُ الشتات الفلسطينيّ وتآكل المشروع الوطنيّ. تنطلق الرومانسيّة من اعتبار التجربة السياسيّة لفلسطينيّ الـ 48 تجربة يمكن محاكاتها للخروج

من المأزق الفلسطيني، وأقصد مأزق الانقسام وغياب الأفق السياسي والفصائليّة السلبية وغيرها. وتعرّز هذه المفارقة على نحوٍ مثير عندما تتعامل الحركة الوطنيّة مع فلسطينيّ الداخل برومانسيّة، بينما تتعامل الحركة الوطنيّة في مناطق الـ 48 مع الحركة الوطنيّة العامّة ببرغماتيّة.

لم تظهر هذه الرومانسية من فراغ؛ فعلاوة على المأزق الداخليّ للحركة الوطنيّة، قدّم فلسطينيّو الداخل نموذجًا للعمل والنضال المشتركين في السنوات الأخيرة، كالنضال من أجل الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، والنضال في مواجهة مخطّط مشروع برافر، والخطاب في نقض الدولة اليهوديّة (وهو خطاب طوّره التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ)، وإقامة القائمة المشتركة، وانتخاب رئيس لجنة المتابعة مؤخرًا، إضافة إلى مجمل العمل السياسيّ الجماعيّ. وبدأت تظهر مؤخرًا قراءات تاريخيّة في الساحة الفلسطينيّة تشدّد على الوطنيّ الفلسطينيّ وتُقصي الجانب المؤسّرل في تاريخ فلسطينيّ الـ 48. وهي كذلك قراءة انتقائيّة أيديولوجيّة، كما كانت القراءة القديمة التي اعتبرت فلسطينيّ الداخل جزءًا من المجتمع الإسرائيليّ في أحسن الأحوال.

تنطلق هذه الرومانسية من المقولة التي ترى أنّ المشروع الوطنيّ الجماعيّ في مناطق الـ 48 وصل إلى حالة من الاكتمال أو التألّق السياسيّ والنضاليّ. ولكن هذا المشروع في الحقيقة ارتدّ إلى القواعد الأيديولوجيّة لكلّ تيّار، مُدشّنًا مشاريع وطنيّة متعدّدة تتجاوز المشروع الجامع، الذي تمثّل في البقاء والصمود، دون تغيّبه بالطبع، بينما شكّلت المواطنة -رغم كونها واحدًا من جملة عوامل يميّز بها فلسطينيّو الـ 48 عن سائر فئات الشعب الفلسطينيّ- أحد العوامل في تنظيم العمل السياسيّ لديهم.

جاءت العودة إلى الأيديولوجيا وسلطانها نتيجة اصطدام المشروع السياسيّ الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر مع صلابة الدولة اليهوديّة القوميّة الدينيّة، فالعودة إلى الأيديولوجيا شكّلت حالة من التعويض عن صلابة الواقع السياسيّ وقصور إمكانيّة تغييره في ظلّ موازين القوّة الحاليّة. ركّز الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ في العقديّن الماضيين على مصارعة الدولة اليهوديّة بغية تفكيك طابعها، وشكّل هذا الخطاب نقلة نوعيّة في الخطاب السياسيّ العربيّ، وكشف على نحوٍ واضح التناقض القائم بين الدولة اليهوديّة والديمقراطيّة. والأهمّ أنّه كشف عن قصور حلّ الدولتين مع إبقاء الطابع اليهوديّ للدولة، كما أنّه زجّ بإسرائيل في مكان لا تُحسد عليه. لكن الدولة اليهوديّة، كردّ فعل، باتت أكثر صلابة في يهوديّتها، وفي المقابل وجدت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة عمومًا نفسها أمام كولونياليّة إسرائيليّة ماضية وواثقة في احتلالها.

وإذا أردت أن أحدّد اللحظة التاريخيّة الرسميّة (وهو تحديد مجرد لا ينفي التحوّلات قبل هذه اللحظة) التي وصل فيها المشروع إلى جدار اليهوديّة الكولونياليّة الصّلب، فهي لحظة عودة نتيهاو، نتيهاو المشروع، لا الشخص، حدّت هذه اللحظة بالتّيّارات السياسيّة الفلسطينيّة في الداخل إلى العودة إلى المربّعات الأيديولوجيّة الصّلبة لها، ففرًا عن الواقع لا مواجهةً له، على نحوٍ ما تجلّى الأمر منذ منتصف التسعينيات. أعاد خطاب نتيهاو ومشروعه الصراع إلى عام 1948. وفي عام 1948، تلتقي كلّ فئات الشعب الفلسطينيّ كوحدة وطنيّة واحدة، قبل لجونها وتشتّتها وانقسامها؛ يعود الشعب الفلسطينيّ كتلة تاريخيّة واحدة في مواجهة المشروع الصهيونيّ. إنّها نقطة الصفر التي تمثّلت في وحدة الفلسطينيّين قبل الانقسام الذي يفكّر الجميع من جديد في دوره في المشروع الوطنيّ.

تُعتبر حالة الرومانسيّة الفلسطينيّة، في التعاطي مع التجربة السياسيّة لفلسطينيّ الـ 48، جزءًا من سيرورة تاريخيّة بدأت مع انتقال مركز الثقل الوطنيّ والسياسيّ والنضاليّ من الشتات، قبل عام 1987، إلى الأراضي الفلسطينيّة التي

احتلت عام 1967 بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. ومروراً باتفاق أوسلو الذي ساهم في اختزال المشروع الوطني في مجرد إقامة دولة على هذه البقعة من الوطن الفلسطيني، وانتهاءً بانتقال مركز الثقل إلى مناطق الـ 48 بعد وصول هذا المشروع المتآكل إلى مأزق وطريق مسدود في السنوات الأخيرة. تمثل هذه اللحظة الرومانسية لحظة هامة في إعادة الاعتبار لمكانة فلسطيني الـ 48 في المشروع الوطني أو على الأقل في التعاطي الفلسطيني الإيجابي مع هذه الفئة من الشعب الفلسطيني، مع التأكيد أنه لا يمكن قطع هذا الاهتمام عن التحوّلات التي حدثت في خطاب فلسطيني الـ 48 ونضالهم في العقدين الماضيين. وفي الوقت نفسه، تحمل هذه اللحظة الرومانسية خطورة؛ وذلك أنها قد لا تدرك، في لهفة رومانسيّتها، السياق السياسي الذي يحدّد خطاب وآليات العمل السياسي والنضالي لفلسطيني الداخل، وسياق المواطنة الذي تفتقر له، إلا إذا تبلور مشروع وطني فلسطيني جامع يضع حلّ الدولة الواحدة الثنائية القومية في مركزه، عندها تكون هذه الرومانسية مرحلة، لا لحظة؛ مرحلة تاريخية فارقة للمشروع الوطني ومكانة فلسطيني الداخل ودورهم في المشروع الوطني.

* د مهند مصطفى هو باحث في مدى الكرمل ومحرر مشارك ل "جدل".